الاقتصادي

ملحق اقتصادي اسبوعي يصدر عن جريدة المدى

العدد (1769) السنة السابعة - الثلاثاء (13) نيسان 2010

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

أسواق الجلود تعج بالمستورد التركي والصيني والسوري في ظل انحسار الصناعة المحلية

8-9

الماركنتالية الوطنية بين السوق الحرة ومركزية الدولة

12

مواطنون: صعوبة الحصول على قطع غيار السيارات والمكائن الثقيلة

عجز في الميزان التجاري الصيني للمرة الأولى منذ ٦ سنوات

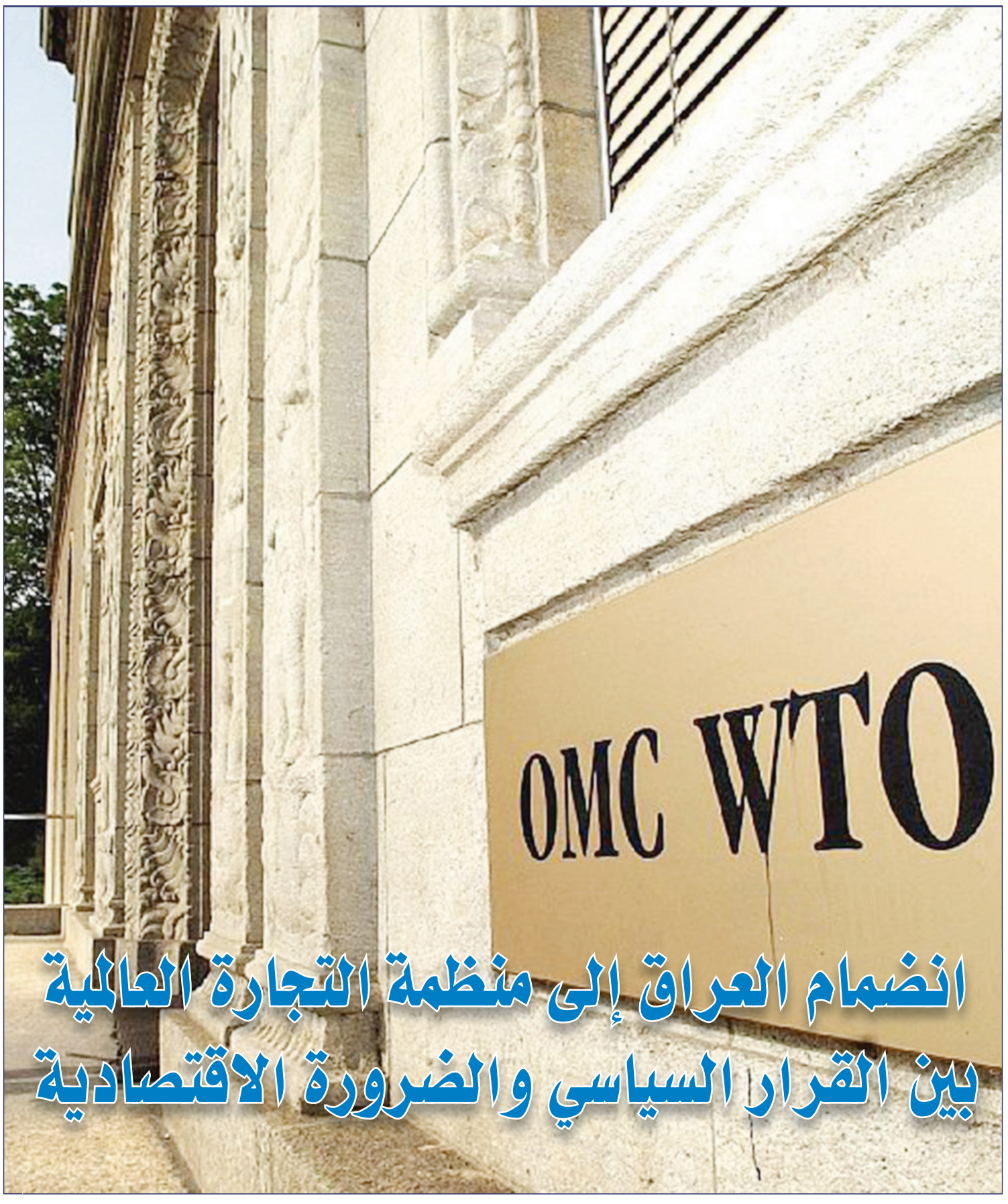

انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بين القرار السياسي والضرورة الاقتصادية

4

تقرير للطاقة: مخرجات القطاع التقليدية تعد الداعم الأساسي للدول الصناعية

10

الاستحواذ على المال العام.. أحقية من؟!

15

تأثير الاستهلاك و الاستثمار على اقتصادات آسيا

الاقتصادي | العدد (1769) السنة السابعة - الثلاثاء (13) نيسان 2010

شحة في ظل الاستيراد من مناشئ غير أصلية

مواطنون: صعوبة الحصول على قطع غيار السيارات والمكائن الثقيلة

بغداد / حسين الهاشم

شكا عدد من اصحاب سيارات الحمل الكبيرة والمكائن الثقيلة من شحة قطع غيار هذه الآلات في الأسواق المحلية. وخلال الفترة الأخيرة شهد الخط البياني لأسعارها ارتفاعا كبيرا ادخل أصحاب هذه الآلات في دوامة البحث عن حلول جديدة لمشكلة قطع الغيار والتي يصنع كثير منها في دول الجوار ولكن تجد أسعارها ملتهبة وباتت تؤثر سلبا على واقع عمل هذه السيارات .

محمد حميد صاحب سيارة حمل لنقل البضائع قال : ان عمله يتمثل بنقل البضائع ما بين المدن المختلفة فعندما تنقل بضائع من بغداد إلى احدى المحافظات لا نعود إلا عندما نجد بضاعة إلى مدينة بغداد وهذه آلية عملنا حيث لا تخلو السيارة من الحمولة طوال فترة العمل وأحيانا تستمر الحمولة لعدة أيام ، الأمر الذي يجعلها عرضة للعطل في اي وقت.

وأضاف : في ظل ارتفاع الأسعار الحالي الذي شهدته عمليات التصليح وقطع الغيار أصبح من الصعب الاستمرار في العمل كون إيرادات العمل صارت لا تغطي ما ينفق على السيارة من أموال ، فقطع الغيار معروفة لدى جميع العاملين في مجال النقل أنها تُستهلك بشكل مستمر ، وأصبح سعر تصليح محرك مستهلك بحدود ٧ ملايين دينار بعد أن كان أجره لا يتجاوز ٣ ملايين دينار ، حيث أصبح عملنا متقطعاً بعد أن كان لا يتوقف لأي سبب خصوصا ونحن ننقل بضائع تجارية مختلفة الى المحافظات كافة .

أما حسين محمد سلمان صاحب سيارة حمل كبيرة لوري قال : جميع سيارات الحمل الكبيرة التي تعمل لنقل المواد الإنشائية من معاملها خارج مدينة بغداد وتقطع مسافة طويلة و هي من موديلات قديمة ويشرع أصحابها إلى مضاعفة حملها المقرر وأحيانا يتم تبديل أحواض الحمل لرفع كمية الحمولة وهذا الأمر يجبر عليه أصحاب السيارات في بعض الأحيان لأن عقود العمل التي ترم مع المقاولين أو الشركات التي تنقل إليها المواد تحتم عليه مقدار الحمولة الأمر الذي يجعل هذه السيارات عرضة للأعطال المستمرة .

واضاف سلمان وخلال الفترة الماضية ارتفعت قطع الغيار لهذه السيارات بشكل كبير في وقت تجد سياراتنا بحاجة إلى الإدامة بشكل مستمر وأسبوعيا بسبب تأثيرات الطرق غير المعبدة والترابية والحمولة المضاعفة هي احد الأسباب الرئيسة التي تعرض السيارة إلى تعطل بعض أجزائها ولا نستطيع ان نتوقف لان ذلك يؤثر سلبا على عمليات البناء .

خالد محمد احمد مستورد قطع غيار لبعض أنواع المكائن الثقيلة أوضح : ان تجارة الأدوات الاحتياطية للمكائن الثقيلة تكتنفها صعاب كثيرة ترتبط بطبيعة عمل هذه المكائن . والجميع يعرف أن في البلد أنواعاً كثيرة من المعدات الثقيلة ومن مناشئ عالمية مختلفة وهي بحاجة إلى قطع غيار أصلية تصنع في شركاتها الأصلية أو شركات لها امتياز من الشركة الأصل والحصول على قطع الغيار هذه ليس أمرا مستحيلاً، ولكن المشكلة تكمن في آلية عمل هذه المعدات كون اغلب الكمائن الثقيلة متوقفة عن العمل في الوقت الحاضر لان عملها مرتبط بالمشاريع الكبيرة المختلفة التي تنفذ داخل البلد واليوم لا توجد مشاريع كهذه على ارض الواقع تأخذ على عاتقها إدخال هذه الآليات دائرة العمل والحاجة إلى قطع الغيار .

وأضاف احمد ان ما يحصل الآن هو الاعتماد على الآليات التي يتم استخدامها في عمليات الزراعة المختلفة ولم يكن الطلب عليها بمستوى الطموح ، وكذلك استيراد قطع الغيار لبعض أنواع سيارات الحمل الكبيرة اللوريات لا يختلف عن غيره بسبب الركود في آلية العمل لهذه السيارات لافتا الى ان أسعار قطع الغيار لم تحافظ على مستوى ثابت، بل تتغير باستمرار وشهدت خلال الفترة الأخيرة ارتفاعاً في الأسعار ناجم عن أسباب عدة لم يكن للمستورد أو صاحب معرض بيع الأدوات الاحتياطية أي دور في ذلك منها تكاليف النقل التي ارتفعت أضعافاً عدة عما كانت عليه في السابق والأسباب لم تعد مخفية على احد فارتفاع أسعار الوقود احد الأركان الأساسية في عملية ارتفاع أسعار النقل وكذلك مخاطر الطريق والحوادث التي حصلت على الطرق الخارجية كبدت عدداً من التجار خسائر فادحة ، الأمر الذي جعل اغلب التجار اليوم يأتون ببضاعتهم من خلال الطرق البديلة ذات المسافات الطويلة والأكثر استقراراً امنياً أو تقسيم بضاعتهم لعدة دفعات تصل إلى البلد لتقليل الخسائر عند حدوث مشاكل في الطريق، كما أن هناك امرأ آخر ساعد على ارتفاع أسعار قطع الغيار يتمثل بكمية الأدوات الاحتياطية فأن كميات الأدوات الاحتياطية انخفضت عن السابق كثيرا فعندما ينقل التاجر كمية قليلة من الأدوات الاحتياطية بالسعر ذاته للحمولة الكبيرة فأن ذلك يؤدي إلى رفع الأسعار. واشار الى ان الإيجارات لمعارض بيع هذه الأدوات هي الأخرى لم تكن كالسابق وارتفعت أسعارها، وارى انه لا يوجد للمستورد أو تاجر الجملة دور في زيادة الأسعار هذه وفي واقعها لا تتناسب مع طبيعة العمل الذي يعتبر شبه متوقف ولكن الظرف الحالي الذي يعيشه البلد فرض هذه الآلية الجديدة لرفع الأسعار وهذا الأمر لا يخدم سوق هذه الأدوات كون الأسعار بارتفاع متواصل والعمل متوقف في كثير من المناطق التي تعتمد في تنفيذ إعمالها على المعدات الثقيلة التي لا يمكن أن نستغني عنها. سلمان عبد الرزاق متخصص بإدامة المعدات الثقيلة قال : ان اغلب الاعطال لسيارات الحمل ، يكون سببها الحمولات المضاعفة التي يشرع لها اصحاب السيارات وذلك لرفع الاجر الذي يتقاضونه ولكن بعد القرار الاخير الذي بدأ يطبق من قبل الاجهزة الامنية والقاضي بعدم السماح لاي سيارة حمل اكثر من الحمولة المقررة . ومنع الحمولات المحورية من السير في الطرق الداخلية والخارجية ، سيكون لذلك وقع ايجابي على السيارات واصحابها ، وتقليل الأعطال ، فضلا عن الحفاظ على الشوارع المختلفة والتي تتاثر سلبا من جراء الحمولات المضاعفة.

ان تجارة الأدوات الاحتياطية للمكائن الثقيلة تكتنفها صعاب كثيرة ترتبط بطبيعة عمل هذه المكائن . والجميع يعرف أن في البلد أنواعاً كثيرة من المعدات الثقيلة ومن مناشئ عالمية مختلفة وهي بحاجة إلى قطع غيار أصلية تصنع في شركاتها الأصلية أو شركات لها امتياز من الشركة الأصل.

اجمع عدد من العاملين في ميدان بيع اللحوم بجانب الشوارع الرئيسة والفرعية على ان عدم وجود فرص العمل دفعهم صوب هذه المهنة . ويوجدهناك عدد غير محدود من الذين اتخذوا من الشارع مكاناً لجزر اللحوم وذبحها وبيعها إلى المواطنين متجاهلين سلبيات هذه الممارسات من الناحية الصحية ، حيث أنها تعرض إلى المواطن في الهواء الطلق وتحت أشعة الشمس ما قد تتعرض للتلف في ظل هذه الظروف المناخية.

البطالة تدفع بعض الشباب إلى بيع اللحوم في الشوارع

يوجد عدد من ضعاف النفوس ممن يقدمون على بيع الأغنام أو الأبقار التي تأتي إلى السوق مذبوحة فيشترونها بسعر بخس ويجزرونها ويتم بيعها الى المستهلكين او الى اصحاب المطاعم اذا كان منظرها غير طبيعي.

بغداد / المدى الاقتصادي

عماد عبيد فنجان بائع لحوم قال : أقدمت انا وعدد من الاصدقاء على تبني فكرة بيع اللحوم في الشوارع ولم نجد في عملنا ما يخالف القانون ، بل خلقنا فرص عمل من رحم المعاناة لافتا الى ان البطالة دفعتنا إلى مزاولة هذه المهنة فنحن نشتري الأغنام من بائعيها في (الجوبات) ساحات بيع الأغنام سليمة لا تعاني من إشكالات صحية ونجزرها في نفس مكان البيع ونعرضها إلى المواطنين بأسعار اقل من الذي يعرض في المحال المخصصة لهذه اللحوم ، ولدينا من المواطنين من يشتري اللحوم التي نعرضها بشكل مستمر ولا يعانون من إشكالات صحية ولا يبدون أي ملاحظات معينة .

واضاف فنجان: في الوقت نفسه يوجد عدد من ضعاف النفوس ممن يقدمون على بيع الأغنام أو الأبقار التي تأتي إلى السوق مذبوحة فيشترونها بسعر بخس ويجزرونها ويتم بيعها الى المستهلكين او الى اصحاب المطاعم اذا كان منظرها غير طبيعي.

أما ياسر جواد حسن اشار الى ان جزر الحيوانات في الشوارع من الممارسات التي لا يمكن التهاون معها والمواطن لايريد مشاكل جديدة، لان ذبح الأغنام في الشوارع سلاح ذو حدين يمكن ان يكون صالحاً للاستهلاك البشري واحتمال أن يكون ملوثاً ويضر بالإنسان ويجب إيجاد حلول مناسبة للذين يعملون في هذه المهنة.

مصدر مسؤول في الشركة العامة للبيطرة فضل عدم ذكر اسمه قال: في السابق كان هناك تعاون وتنسيق مع الدوائر ذات العلاقة كدائرة الرقابة الصحية وأمانة بغداد ووزارة الداخلية ، أما اليوم فالإجراءات لا ترتقي للمستوى المطلوب والأسباب تتعلق بالوضع الأمني المرتبك خلال السنوات الماضية مبيناً ان ضعف الإجراءات القانونية الرادعة بحق المخالفين الذين يمارسون الذبح العشوائي في مختلف شوارع بغداد ينتج عنه تأثيرات صحية.

أوضح ان المجازر المتوفرة حاليا تعاني من إهمال كبير يتسبب في أضعاف قدرتها على العمل وهي تابعة حاليا إلى الشركة العامة لإنتاج وتسويق اللحوم ، كما لا يوجد تعاون بين القصابين والشركة التي تضع شروطاً تعجيزية إمامهم كوضع الرسوم الباهظة وقيامها بتجزئة البيع مما يسهم في تقليل الأرباح .

أما عن التأثيرات البيئية لممارسات بيع اللحوم في الشوارع فأنها تتمثل بالروائح التي تنبعث من مخلفات وأحشاء الحيوانات والتشويه الذي تسببه هذه الظاهرة وتوابعها على المظهر الحضاري للمدن.

الى ذلك اكد حسين الربيعي من دائرة الرقابة الصحية بوزارة الصحة أن الواجبات المناطة بدائرتنا تكمن في مراقبة محال الجزارة وذلك لحماية المستهلك من التأثيرات السلبية على صحته نتيجة استهلاك اللحوم المريضة ، أما بالنسبة لموضوع مجازرالشوارع فالمسؤولية هنا تكون مشتركة بين جهات عدة منها دوائر البيطرة والبلديات وأمانة بغداد ووزارة الصحة، وتكمن مسؤوليتنا في رصد الحالات المخالفة وإعلام الجهات ذات العلاقة وهي الشركة العامة للبيطرة والدوائر البلدية لاتخاذ الإجراءات اللازمة سواء بمصادرة كميات اللحوم أو فرض غرامات مالية على مرتكبي المخالفات. أما كون اللحوم صالحة للاستهلاك البشري فأنها تباع عن طريق المزاد العلني وفي حالة تلفها تحرق . وأشار إلى أن قوانين الرقابة الصحية بحاجة إلى دعم وتقويم ولابد من تبني قانون جديد يخص الرقابة الصحية كونها أساس الصحة العامة، وضرورة تفعيل دور الرقابة الصحية على أماكن بيع اللحوم والمحال المجازة من الجهات المختصة، كما أن دائرة الرقابة سبق وان حددت أماكن الذبح في بغداد حيث يتم جزر الحيوانات وفق طرق صحية بإشراف كادر متخصص ذي خبرة ميدانية في هذا المجال من الأطباء البيطريين ويتم ختم اللحوم الصالحة للاستهلاك البشري، لان هناك كثيراً من الإمراض أصبحت تنتقل بسهولة بين الإنسان والحيوان وإمراض أخرى تنتقل من الحيوانات السائبة إلى الإنسان كالأكياس المائية.

العدد (1769)السنة السابعة -الثلاثاء (13) نيسان 2010 | الاقتصادي

تقرير للطاقة: مخرجات القطاع التقليدية تعد الداعم الأساسي للدول الصناعية

الشارقة / خاص بالمدى الاقتصادي

ذهب تقرير للطاقة ان مخرجات هذا القطاع التقليدية اصبحت الداعم الأساسي للدول الصناعية والاخرى المنتجة والنامية على حد سواء .

أوضح التقرير الذي تصدره شركة نفط الهلال انه كان للنفط والغاز القدرة على تحريك القطاع الصناعي ووضع الكثير من الدول في مصاف الدول الصناعية المؤثرة في القرار الاقتصادي العالمي، فيما انعكست العوائد المتأتية من النفط والغاز ايجابيا على دخول الدول المنتجة والدول الصناعية في مراحل تطور متسارعة اعتمدت على القدرة في التخطيط البعيد والاستغلال الأمثل للموارد والأصول تحقيقا لأهداف التنمية الحالية والقدرة على إيجاد اطر تنموية مستدامة قادرة على توليد عوائد تلبي احتياجات الدول من الطاقة التقليدية والمتجددة ومشاريع التنمية عند الانتقال من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر الطاقة المتجددة. واشار التقرير الى انه خلال مسيرة التطور التي شهدها قطاع النفط والغاز منذ البداية وقطاع الطاقة المتجددة مؤخرا، اعتمد قطاع الطاقة المتجددة اعتمادا كليا في حركته وتطوره وتنوعه على مخرجات وعوائد الطاقة التقليدية لدى جميع الدول، حيث أن تطور قطاع الطاقة المتجددة أصبح ضرورة ماسة بالنسبة للدول الصناعية نظرا لرغبتها في التحرر من قيود النفط والغاز المستورد بالإضافة إلى أن تطوير تقنيات الطاقة المتجددة يقع ضمن تقوية مراكزها الصناعية وخلق عوائد جديدة وفتح فرص استثمارية متنوعة خارج دولها على اعتبار أنها تمتلك تكنولوجيا الطاقة التقليدية والمتجددة في الوقت نفسه مبيناً أن الطاقة التقليدية تشكل عبئا اقتصاديا على الدول النامية غير المنتجة للنفط يعمل على إضعاف قدرتها على الإنفاق نظرا لكبر حجم فاتورة النفط وانعدام المساعدات الخارجية كنتيجة مباشرة لتأثر الدول المانحة بالأزمة المالية، فيما نجد أن تطوير قدرتها من الطاقة المتجددة ضمن برامج المساعدات الدولية المتنوعة يعتبر من أفضل الحلول المتوفرة لتقليل استهلاك الطاقة التقليدية، في حين تقف الدول المنتجة للنفط والغاز على مسافة متساوية من الطرفين على اعتبار أنها بحاجة إلى تقنيات الطاقة المتجددة وقادرة أيضا على الإنفاق في هذا الاتجاه.

واكد التقرير أن حجم النفط المستخرج والاكتشافات الجديدة المؤكدة وغير المؤكدة وحركة العرض والطلب والأسعار السائدة والآجلة وتأثيرات الأزمات المالية والسياسية والمناخية بالإضافة إلى قدرة منظمات الطاقة الدولية في التأثير على أسواق النفط والغاز جميعها تؤثر على واقع مستقبل قطاع النفط والغاز وبالتالي تؤثر على قدرة الدول على الإنفاق والتخطيط على المشاريع التنموية العادية والمشاريع الستراتيجية وبالتالي فان أي ارتفاع في وتيرة النشاط التي قد يشهدها قطاع الطاقة التقليدية سوف تنعكس مباشرة على تسريع وتيرة النمو والتطور على قطاع الطاقة التقليدية نظرا لقدرة الدول الصناعية المتقدمة على تطوير المنتجات على أساس توفر إمكانية فتح أسواق جديدة، في حين أن قدرة الدول المنتجة على الإنفاق على مشاريع الطاقة المتجددة ترتفع تبعا لذلك والعكس بالعكس.

ولفت التقرير الى أن الأزمة المالية القائمة قد سددت ضربة مباشرة على مشاريع الطاقة المتجددة كافة، في حين نجدها قد أثرت بشكل اقل على مشاريع الطاقة التقليدية تبعا لمراحل العمل في المشاريع وحجم التكاليف والجهة صاحبة المشروع أو الممول، في إشارة إلى أن استمرار تلك التداعيات فإن مكونات ومخرجات الطاقة المتجددة ستندرج ضمن تقنيات الرفاهية لمصادر الطاقة وليست ضمن التقنيات الضرورية لاستمرار عجلة النمو والحركة، على الرغم من أن مصادر الطاقة المتجددة ومع تنوع وتوسع استخداماتها ستؤدي إلى نتائج ايجابية على مستوى التكاليف والمناخ ووسائل الإنتاج والحركة على المدى البعيد فقط.

وأجمل التقرير أهم احداث قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج العربي على وفق المؤشرات التالية :

ففي الامارات فازت شركة "هيونداي للهندسة والبناء" وشركة "سامسونغ سي اند تي كورب" بعقد بقيمة ٥,٥٩ مليار دولار من "كوريا إلكتريك باور كورب" ينص على بناء مرفق طاقة نووية في الإمارات. وقد أوردت "هيونداي للهندسة" في بيان أنها ستتلقى مبلغاً بقيمة ٣,٠٧ مليار دولار تقريباً من العقد، في حين أن "سامسونغ سي اند تي" ستنال مبلغا تناهز قيمته ٢,٥٢ مليار دولار من العقد. وأوردت "سامسونغ سي اند تي" في بيان منفصل قدّمته للسلطات أن أعمال البناء ستستمر ابتداء من الشهر الجاري وحتّى أيار ٢٠٢٠.

وكشفت "رويال دانش شل" أنّ العمل على إنشاء منشأة استيراد غاز طبيعي مسال عائمة في دبي جار وفق الجدول المقرّر وسينتهي مع نهاية العام. وقالت الشركة أنّ العمل يسير وفق الخطّة المقرّرة التي تقضي بإنهاء المشروع مع نهاية هذا العام، وستقوم هيئة دبي للتجهيزات بتحديد توقيت بدء تشغيل المحطّة. وستتولى "شل" و"قطر غاز للتشغيل"، اللتان وقّعتا اتّفاق شراء وبيع في نيسان ٢٠٠٨ مع دبي لفترة تتخطى ١٥ عاما، تأمين الغاز الطبيعي المسال.

وفي الكويت دعت شركة نفط الكويت الشركات المحلية والعالمية للتأهل من اجل المشاركة في المناقصة التي طرحتها لمشروع عقد لتصميم وبناء وتشغيل وصيانة مجمع مؤقت لمعالجة النفط الثقيل شمال الكويت، وتأتي المناقصة لتضيف دليلا آخر على رغبة الكويت وعزمها على تطوير تسهيلات إنتاج النفط الثقيل في حقول نفط الشمال، المعروفة بطبيعتها الفنية المعقدة. وقد طلبت الشركة من الشركات المعنية تقديم عطاءاتها في موعد غايته ٢ أيار المقبل، وسيتعين على الشركة التي تفوز بالعقد أن تتولى مسؤولية توفير التمويل اللازم للمشروع، الذي قد يصل إلى (٢) مليار دولار وفقا لمصادر مطلعة لدى إحدى شركات المقاولات المعنية بالأمر.

من جهة ثانية، ألغت الحكومة السورية صفقة مع شركة نور للاستثمار المالي الكويتية لبناء مصفاة نفط بطاقة ١٤٠ ألف برميل يوميا في شرق البلاد، حيث لم يعد هذا المشروع ضمن خطط سوريا الراهنة. وكشف وزير النفط السوري عن طرح ٨ مناطق جديدة أمام الشركات العالمية للاستكشاف في سوريا تشكل ٤٠٪ من مساحة البر السوري.

وفازت شركة سامسونغ اس دي اس الكورية الجنوبية بعقد قيمته ١٢٦ مليون دينار لتركيب نظام امني متكامل لحساب شركة نفط الكويت يغطي حقول النفط الرئيسة في البلاد، بالإضافة إلى المنشآت النفطية والمكاتب التابعة للشركة. ويغطي العقد مبدئيا نحو ٩٠ موقعا ويشتمل على كاميرات متصلة بدوائر تلفزيونية مغلقة وأجهزة إنذار ورقابة، بالإضافة إلى شبكة تربط كل هذا النظام مع برنامج كمبيوتر للتحكم الأمني المركزي.

وفي العراق منحت شركة بي.بي النفطية الكبرى وشريكتها شركة النفط الوطنية الصينية عقود حفر بقيمة نحو ٥٠٠ مليون دولار في حقل الرميلة العملاق ، حيث منح العراق عقودا لحفر ٤٩ بئرا جديدة تبلغ قيمة كل منها نحو عشرة ملايين دولار، وحصلت كل من شركة داكينج الصينية ومشروع مشترك بين شلومبرجير وشركة الحفر العراقية الحكومية على عقود لحفر ٢١ بئرا في حين حصلت ويذرفورد انترناشيونال على عقد لحفر سبع آبار جديدة.

و توقعت رويال داتش شل أن ينتج حقل مجنون النفطي في العراق ١٧٥ ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا في ٢٠١٢. وينتج أكبر حقل نفط في العراق حاليا ٤٥ ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا. وفي وقت سابق من هذا العام وقعت شل وبتروناس الماليزية عقدا نهائيا لتطوير حقل مجنون أحد أضخم حقول النفط في العالم، ويبلغ هدف الإنتاج النهائي للحقل ١,٨ مليون برميل من المكافئ النفطي يوميا.

وفي السعودية ستوفر مصفاة ساسرف المشروع المشترك بين أرامكو السعودية ورويال داتش شل، شحنات وقود الديزل عالي الكبريت للشحن الفوري بنهاية نيسان الجاري ، ويأتي ذلك العرض النادر بعدما بدأت المصفاة عمليات الإنتاج التجاري في آذار من وحدة إزالة الكبريت البالغة طاقتها ١٠٠ ألف برميل يوميا والتي تستهدف إنتاج الديزل الذي يحتوى على نسبة منخفضة للغاية من الكبريت في المملكة، وقال متعاملون انه حتى الوقت الراهن لم تبع الشركة سوى شحنة واحدة من الديزل منخفض الكبريت من المصفاة البالغة طاقتها ٣٠٥ آلاف برميل يوميا. من جهتها تتأهب شركة ارامكو السعودية عملاقة النفط العالمي وشريكها الستراتيجي في مشروع مصفاة ينبع شركة "كونوكو فيليبس" الأمريكية لتوقيع عقود إنشاء مصفاة ينبع بتكلفة ١٠ مليارات دولار خلال شهر أيار القادم بعد أن استكملت الشركتان إجراءات اختيار عروض الشركات المنافسة وتحديد المقاولين الفائزين في إنشاء حزم من مرافق المشروع التي تشتمل على منشآت التكرير والتوزيع والخزن والتوزيع. و نجح المخططون في خفض تكلفة إنشاء المشروع إلى ١٠ مليارات دولار بدلا من ١٢ مليار دولار في محاولة لتكون قريبة من الاستثمارات التي تعتزم الشركة ضخها في مشروع مصفاة الجبيل التي تصل إلى ٩,٦ مليار دولار لتعزيز طاقة التكرير المحلية.

توقعت رويال داتش شل أن ينتج حقل مجنون النفطي في العراق 175 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا في 2012. وينتج أكبر حقل نفط في العراق حاليا 45 ألف برميل من المكافئ النفطي يوميا.

عجز في الميزان التجاري الصيني للمرة الأولى منذ ٦ سنوات

بكين / وكالات

قال تقرير لوكالة الأنباء الرسمية الصينية إن الأرقام الصادرة عن سلطات الجمارك في البلاد أظهرت أن عجز الميزان التجاري الوطني خلال شهر آذار الماضي بلغ ٧,٢٤ مليارات دولار أمريكي.

وقال محللون اقتصاديون إن سبب هذا العجز يعود إلى عاملين أساسيين هما ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تستوردها الصين بشكل كبير، و ضعف أسواق التصدير الرئيسة التي تتعامل معها الصين.

ورأى متابعون أن العودة إلى دائرة العجز التجاري قد يساعد على تخفيف الضغط الدولي الممارس على الصين لدفعها إلى خفض قيمة عملتها الوطنية اليوان أمام الدولار الأمريكي.

وكانت آخر مرة تعلن فيها الصين عن تسجيل عجز في ميزانها التجاري هو في شهر نيسان من عام ٢٠٠٤، إذ بلغ العجز في حينها ٢,٢٦ مليار دولار.

وقد سجل الفائض في الميزان التجاري الصيني تراجعا حادا خلال الأشهر الأربعة الماضية قبل أن يتحول إلى عجز الشهر الماضي،لكن وزير التجارة الصيني، تشين ديمينج، وصف العجز التجاري المسجَّل الشهر المنصرم بأنه مجرَّد "ومضة على شاشة الرادار"، وذلك كما نقلت عنه صحيفة "تشاينا ديلي" الرسمية. وقال الوزير الصيني، الذي كان قد توقَّع في وقت سابق من العام الحالي أن تسجل بلاده عجزا في ميزانها التجاري في آذار، إن اتجاهات الأسواق هي العامل الرئيسي الذي يقرر التوازن التجاري. من المحتمل أن يثبت أن العجز في الميزان التجاري الصيني هو أمر مؤقت، فمع التعافي المتوقع في اقتصاديات الدول المتقدمة خلال العام الحالي، يجب أن تتحسن الصادرات الصينية بالتدريج خلال الأشهر المقبلة جينج أولريتش، رئيس قسم الأسهم الصينية في مؤسسة جي بي مورجان للخدمات المالية. وجاء في الإحصائيات المنشورة على موقع مديرية الجمارك الصينية على شبكة الإنترنت أن قيمة صادرات البلاد خلال شهر آذار بلغت ١١٢,١١ مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع قدرها ٢٤,٣ ٪ مقارنة بالعام الماضي.

أمَّا الواردات، فقد بلغت ١١٩,٣٥ مليار دولار، أي بارتفاع نسبته ٦٦ ٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت. لكن الصين سجلت فائضا تجاريا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي بلغ ١٤,٥ مليار دولار، وإن كان أقل بـ ٧٦,٧ ٪ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٠٩. وكانت الصادرات الصينية قد تراجعت بشكل حاد مؤخرا نتيجة تراجع الطلب على المنتجات الصينية في الأسواق العالمية بسبب انعكاسات الأزمة الاقتصادية عليها،لكن حجم الصادرات الصينية تجاوز للمرة الأولى الصادرات الألمانية التي كانت تُعتبر أكبر دولة مصدرة في العالم.

بدوره، فسَّر جينج أولريتش، رئيس قسم الأسهم الصينية في مؤسسة جي بي مورجان للخدمات المالية، حصول العجز في الميزان التجاري الصيني الشهر الماضي بحرص المصنعين الصينيين على زيادة عمليات إنتاج وشحن طلبيات زبائنهم، وذلك بغرض تسليمها في المواعيد المحددة قبل بداية العطلة الطويلة لرأس السنة الصينية أواسط شهر شباط الماضي. وقال جينج: "من المحتمل أن يثبت أن العجز في الميزان التجاري الصيني هو أمر مؤقت. فمع التعافي المتوقع في اقتصاديات الدول المتقدمة خلال العام الحالي، يجب أن تتحسن الصادرات الصينية بالتدريج خلال الأشهر المقبلة."

ورأى محللون اقتصاديون أن العجز الأخير عكس بشكل نسبي ضعف الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة وأسواق رئيسة أخرى لا تزال تصارع لتحقيق الانتعاش.

هذا وقد ساهمت الواردات الكبيرة من السلع والمكونات اللازمة لدعم القطاع الصناعي الصيني المزدهر بنسبة ٦٦ ٪ من زيادة واردات البلاد مقارنة بالعام الماضي عندما كانت الصين نفسها تخرج من فترة تباطؤ اقتصادي،

العجز التجاري قد يساعد على تخفيف الضغط الدولي على الصين لخفض عملتها الوطنية.

يُذكر أن الحكومة الصينية كانت قد أعلنت في وقت سابق من العام الحالي أن النمو الاقتصادي في البلاد ارتفع بنسبة ١٠,٧ ٪ خلال الربع الأخير من العام الماضي، مما وساهم بزيادة الضغوط على بكين للتخفيف من مخاطر التضخم بالتزامن مع الإبقاء على مسار النمو كما هو.

وأعلن مكتب الاحصاءات القومي الصيني أن معدلات النمو خلال الفصل الأخير من عام ٢٠٠٩ فاقت كل التوقعات، ووضعت معدلات النمو للعام الماضي بكامله عند نسبة ٨,٧ ٪، مقابل توقعات رسمية سابقة بأن يحقق نسبة ٨,٣ ٪ فقط.

وكانت الصين في طليعة الاقتصادات الكبرى التي قادت العالم إلى مسار التعافي من الأزمة الاقتصادية العاصفة. ويعود السبب بذلك جزئيا إلى خطة الإنفاق الإنعاشية التي أطلقتها الحكومة، والبالغ حجمها قرابة ٥٨٦ مليار دولار.

أوراسكوم تليكوم تحتفظ بحصتها في موبينيل

القاهرة/ CNN

أصدرت محكمة القضاء الإداري في مصر حكماً نهائياً السبت الماضي بإلغاء قرار إحدى الهيئات الحكومية بالموافقة على بيع الشركة المصرية لخدمات الهاتف المحمول (موبينيل)، إلى شركة "فرانس تليكوم" ، مما يرجح إنهاء الصراع الذي استمر نحو ثلاث سنوات بين أكبر شريكين لأول شركة للهاتف النقال في مصر.

وتضمن الحكم الصادر عن دائرة المنازعات الاقتصادية والاستثمار، بمحكمة القضاء الإداري، بطلان عرض الشراء الإجباري المقدم من الشركة الفرنسية، بسعر ٢٤٥ جنيها للسهم الواحد، وهو العرض الذي كانت قد اعتمدته الهيئة العامة للرقابة المالية، فيما رفضته شركة "أوراسكوم تليكوم."

واعترضت الشركة المصرية، التي تمتلك حصة مباشرة قدرها ٢٠ في المئة، على قيمة عرض نظيرتها الفرنسية، ولجأت إلى مستشار مالي مستقل لتقييم سعر سهم "موبينيل" ، وهي شركة "برايم" ، التي خلصت إلى أن سعر السهم يتراوح ما بين ٢٨٧ و٣٢٧ جنيهاً، مما يعني أن عرض الشركة الفرنسية كان أقل من القيمة الحقيقية لسعر السهم،إلا أن نائب رئيس "فرانس تيليكوم" للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هشام العلايلي، قال في تعليق له على تقرير شركة "برايم" : إن تقييم سهم موبينيل "لم يكن مطابقاً للمعايير العالمية، فهناك تفاصيل فنية وتقنية ومالية لم يتم الأخذ بها، أهمها متوسط سعر سهم الشركة."

في المقابل، قالت نيرمين أمين، العضو المنتدب لشركة "برايم"، لـCNN بالعربية، في اتصال هاتفي: "لا يمكن أن يكون هناك أية معلومة غير صحيحة أو دقيقة، كما لا نقبل بالتشكيك في نزاهة التقرير، على الأقل في حدود المعلومات التي حصلنا عليها من الشركة."

واعتبرت أمين، في تصريحات أدلت بها في وقت سابق بعد صدور حكم مبدئي مماثل عن دائرة المنازعات الاقتصادية والاستثمار، بمحكمة القضاء الإداري، في كانون الثاني الماضي، أن تقرير "برايم" تناول كل صغيرة وكبيرة في الشركة، مضيفة أنه استغرق أسبوعين متواصلين من العمل.

وتعليقاً على الحكم الصادر عن الدائرة نفسها السبت الماضي، قال عثمان موافي، محامي أوراسكوم، في تصريحات نقلها موقع "أخبار مصر" الرسمي: "هذا القرار انتصار كبير لأوراسكوم، وسيضمن أن نواصل تقديم خدمات عالية الجودة لسوق الاتصالات المصرية، فيما قالت متحدثة باسم "فرانس تليكوم" إن الشركة لا ترغب في التعليق على الحكم.

وتنقسم شركة "موبينيل" إلى جزءين، ٥١ في المائة منها لصالح "موبينيل مصر" ، وعدد من المستثمرين الآخرين، علاوة على المستثمرين الصغار في البورصة، بينما ينقسم الجزء الباقي ٤٩ في المئة، إلى ٢٩ في المئة لشركة "أوراسكوم تيليكوم" ، وكذلك ٧١ في المئة لشركة "فرانس تيليكوم" ، التي تقدمت بثلاثة عروض لشراء الجزء الخاص من نظيرتها "أوراسكوم تيليكوم" ، من خلال الحصول على نسبة الـ٤٩ في المئة كاملة لنفسها.

وكانت "أوراسكوم" و"فرانس تليكوم" قد لجأتا إلى المحكمة في ٢٠٠٧، للفصل في خلافهما الذي يدور بشأن حصتيهما في شركة قابضة، تملك ٥١ ٪ من الشركة المصرية لخدمات الهاتف المحمول "موبينيل" ، وهي أكبر مشغل للخدمة في مصر من حيث عدد المشتركين.

نيسان ورينو ودايملر تكشف عن شراكة وتبادل حصص

دبي / وكالات

أعلنت شركات "رينو" و"نيسان موتور" و"دايملر" المصنعة للسيارات، الأربعاء الماضية ، عن شراكة يتبادلون بموجبها حصصا ويشتركون في تطوير السيارات، بهدف تقاسم التكاليف وتحقيق انتشار أكبر.

وبموجب الشراكة الجديدة، ستحصل دايملر على ٣,١ في المئة من أسهم رينو ونيسان، بينما ستحصل كل من رينو ونيسان على حصة قدرها ١,٥٥ في المئة من أسهم "دايملر،" في حين ستتراجع حصة رينو في نيسان من ٤٤,٣ إلى ٤٣,٢ في المئة.

ونسب بيان نشرته "نيسان" على موقعها الإلكتروني إلى رئيسها كارلوس غصن، الذي سيدير التحالف الجديد مع نظيره الألماني، قوله إن "الشراكة تجربة قيمة للغاية، ولن تمدد تعاوننا الاستراتيجي فحسب، بل سيوسع محفظة منتجاتنا، باستخدام جميع الموارد المتاحة." وقال البيان إن الشركات ستتحالف لتصنيع سيارات كهربائية وسيارات ركوب وسيارات تجارية خفيفة إضافة إلى مشاركة التكنولوجيا وتطوير محركات تعمل بالديزل والبنزين بشكل مشترك لسيارات دايملر الصغيرة من طراز سمارت وسيارات أخرى. من جهته، قال ديتر زيتشه، رئيس مجلس إدارة دايملر "نعمل على تعزيز قدرتنا التنافسية في قطاع السيارات الصغيرة والمدمجة.. لكن هوية العلامة التجارية الفردية ستظل من دون تغيير. " ومن المتوقع أن تستفيد دايملر، صاحبة علامة مرسيدس بنز للسيارات الفارهة، من خبرة رينو في السيارات الصغيرة، بينما سيصبح بوسع كل من رينو ونيسان استغلال خبرة دايملر في المحركات.

بدء أعمال الإنشاء بخط "نورد ستريم" للغاز بين روسيا وأوروبا

موسكو / وكالات

حضر الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف وقادة أوروبيون حفلا بالقرب من بلدة فايبورغ الساحلية القريبة من الحدود مع فنلندا لإطلاق العمل في خط أنابيب "نورد ستريم" النفطي في مشروع يرمي إلى نقل الغاز الروسي إلى أوروبا تحت بحر البلطيق.

وقالت شركة غاز بروم الروسية إن أول أنبوب في خط الأنابيب قد أنزل تحت الماء إيذانا ببدء العمل بالمشروع الذي يربط بين روسيا وألمانيا.

يُشار إلى أن خط الأنابيب الجديد لن يمر عبر أوكرانيا التي كان الخلاف الذي نشب بينها وبين موسكو العام الماضي بشأن أسعار الغاز قد أدَّى إلى قطع إمدادات الغاز الروسي عن أوروبا الغربية العام الماضي،لكن بولندا ودول البلطيق، والتي لن يمر الخط الجديد عبر أراضيها أيضا، عبَّرت عن قلقها من أن المشروع الجديد سوف يعطي روسيا قوة إضافية تمكنها من الضغط عليها في المستقبل.

يُذكر أن غازبروم تملك ٥١ ٪ من خط أنابيب نورد ستريم الذي سيمتد من ميناء فايبورغ الروسي إلى جريفسوالد في ألمانيا، مرورا بالمياه الإقليمية الفنلندية والسويدية،كما أن كلا من شركتي "باسف-وينترشال" و "إي أون روهرغاز" الألمانيتين تملك ٢٠ بالمئة من المشروع، بينما تذهب ملكية الـ ٩ ٪ الباقية منه إلى شركة "غازوني" الهولندية،وسوف يغطي تمويل الديون ٧٠ ٪ من تكلفة المشروع، بينما يتكفل المساهمون بتغطية الـ ٣٠ ٪ الباقية من التكاليف .

وكان قد أعطي الضوء الأخضر للمضي قدما بالمشروع خلال شهر شباط الماضي وسط مخاوف من أن خط الغاز الجديد قد يلحق ضررا ببحر البلطيق،كما حصل المشروع الشهر الماضي على تمويل قدره ٥,٤ مليار دولار أمريكي لتغطية تكلفة المرحلة الأولى منه فقط.

الاقتصادي | العدد (1769) السنة السابعة - الثلاثاء (13) نيسان 2010

زيادة رؤوس أموال المصارف الأهلية العراقية خلال السنة ٢٠١٠

محمد صالح الشماع

لابد أن تتصف البنوك الناجحة (بالملاءة) لتعزيز قابليتها على تحمل المخاطر المصرفية بما يضمن حقوق المودعين والقابلية على الإيفاء بالإلتزامات والديون ، وعليها أن تتجنب التوظيف غير الرشيد الذي قد يؤدي إلى عدم القدرة على التسديد وبالتالي التعرض إلى الإفلاس . و'يقصد بالملاءة ضخامة الأموال التي تمتلكها شركة المصرف (حقوق المساهمين) المؤلفة من رأس المال المدفوع والإحتياطيات ، التي وإن كان دورها في النشاط المصرفي للبنوك التجارية ضعيفاً إلا إن لزيادتها تأثيراً بالغاً على تعزيز ثقة المتعاملين مع البنك فتدفعه أو تساعده على التطور و الإنتشار والنمو الأفقي والعمودي وتمكنه من التوسع في منح الإئتمان ومن الحصول على منافع إئتمانية من البنوك الأجنبية المراسلة والدخول بقوة إلى نشاط أسواق المال والتعامل بالعملات الأجنبية والمشاركات وتأسيس صناديق إستثمار مشترك ..... الخ،

كما إن رأس المال يحمي البنك في الإزمات ويعمل كوسادة تمتص الصدمات، ولأهمية زيادة رأس المال سعت مصارف عالمية عملاقة إلى الإندماج فيما بينها طوعاً لتؤسس كياناً أضخم يمسك زمام المبادرة ويكون قادراً على المنافسة والقيام بعمليات التمويل الكبيرة أو الواسعة التي لا تتمكن البنوك الأخرى من توفيرها وغير ذلك من الأمور . وسبق أن وضعتُ دراسة في أواخر عام ٢٠٠٨ بشأن زيادة رؤوس أموال المصارف الأهلية العراقية في حينه، في مقدمتها بحثٌ عن أهمية ودور رأس المال في البنوك .

إن الأمر ، وببساطة ، إن البنك الأصيل هو الذي يكون غنياً وثرياً بفلوسه وليس بأموال زبائنه . ويقال عن حجم رؤوس أموال البنوك في العالم أن رأسمال بنك واحد في اليابان مثلاً يزيد على مجموع رؤوس أموال جميع المصارف في الأقطار العربية . وقد جاء في قائمة أكبر (١٠٠) مصرف عربي بالنسبة للموجودات لسنة ٢٠٠٨ التي نشرتها مجلة إتحاد المصارف العربية إن أكبر حجم لـ (حقوق المساهمين) لمصرف عربي ، والتي تمثل رأس المال زائداً الإحتياطيات ، يبلغ (٧,٥) مليار دولار أمريكي ، يعود للبنك العربي المحدود - الأردن و (٧,٣) مليار دولار للبنك الأهلي التجاري - السعودية و (٧,٢) مليار دولار لمصرف الراجحي - السعودية، أما بخصوص رأس المال المدفوع بالذات فما لدي من مصادر تشير إلى إن رأسمال المؤسسة العربية المصرفية - البحرين يبلغ مليار دولار أمريكي . ومن الأخبار التي سمعناها أن مصارف جديدة أسست أو قيد التأسيس رأسمالها المدفوع في البداية مليار دولار أمريكي ، ولكن إذا عرّجنا إلى المملكة الأردنية الهاشمية ، نجد أن الحد الأدنى المقرر لبنك محلي يبلغ (١٠٠) مليون دينار أردني ، أي نحو ١٤٠ مليون دولار أمريكي ، وأن رأس المال المدفوع لبعض البنوك فيها كما هو في نهاية عام ٢٠٠٨ على سبيل المثال وبما يعادله بالدولار الأمريكي : (بنك الإسكان للتجارة والتمويل ٣٥٣ مليون) و (كابيتال بنك ١٨٥ مليون) و (البنك الأهلي الأردني ١٥٤ مليون)، وعندنا في العراق ، حتى لو بلغ رأسمال المصرف (٢٥٠) مليار دينارعراقي فهو بحدود ٢١٤ مليون دولار أمريكي.

أولاً : أصدر البنك المركزي العراقي مؤخراً تعليمات تقضي بوجوب رفع رؤوس أموال المصارف العراقية المجازة بممارسة الصيرفة إلى (٢٥٠) مليار دينار خلال فترة ثلاث سنوات من تاريخ قرار مجلس إدارته الواقع في ٢٠١٠/٢/١٨ ، فخلال سنة واحدة من هذا التاريخ يجب أن يكون رأسمال المصرف المدفوع (١٠٠) مليار دينار و (١٥٠) مليار دينار خلال السنة الثانية و (٢٥٠) مليار دينار قبل إنتهاء السنة الثالثة في ٢٠١٣/٢/١٧ ، وبخلافه تلغى الإجازة الممنوحة للمصرف . وما يهمنا بحثه في الوقت الراهن هو دراسة مدى تمكن إدارات مصارفنا الأهلية من إيصال رؤوس أموال مصارفهم إلى مالا يقل عن (١٠٠) مليار دينار خلال السنة الأولى من المهلة المحددة .

ثانياً: يبلغ مجموع عدد المصارف الأهلية العراقية في الوقت الحاضر (٣٠) مصرفاً ، منها (٣) مصارف فقط رأسمال كل منها (١٠٠) مليار دينار هي: (مصرف الشمال) و(مصرف البلاد الإسلامي) و(المصرف المتحد للاستثمار) ، ومصرف رابع هو (مصرف الوركاء) قررت الهيئة العامة لشركته مؤخراً زيادة رأسماله المدفوع إلى (٢٥٠) مليار دينار، فيكون الباقي (٢٦) مصرفاً ، مقادير رؤوس أموالها مدرجة في الكشف أدناه ، بحاجة إلى زيادتها ، منها (١٢) مصرفاً رأسمال كل منها يقل عن (١٠٠) مليار دينار ويزيد على (٥٠) مليار دينار، و(١٢) مصرفاً آخر رأسمال كل منها (٥٠) مليار دينار ، ومصرفان رأسمال كل منهما أقل من (٥٠) مليار دينار .

ثالثاً : إن الخيارات المتاحة أمام الـ (٢٦) مصرفاً لرفع رؤوس أموالها إلى الحد المطلوب هي:

١- رسملة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين في نهاية عام ٢٠٠٩ مع الإحتياطيات الإضافية في حالة توفرها وذلك بموجب المادة (٥٥/ ثانيا) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ المعدل . ولا يوجد مصرف مرشح لإتباع هذا الخيار سوى (مصرف بغداد) و (مصرف الإئتمان العراقي). أما الآخرون فإن رسملة أرباحهم وحدها لا تكفي لتغطية الزيادة في رأس المال .

٢- إصدار أسهم رأسمال جديدة بالقيمة الإسمية وبمقدار الزيادة 'تطرح للإكتتاب النقدي من قبل المساهمين والجمهور وذلك حسب أحكام المادة (٥٥/أولاً) من قانون الشركات أعلاه .

٣- إصدار أسهم رأسمال جديدة من دون إكتتاب عام لغرض بيعها مقابل قيمتها نقداً ومن بدون عرضها على المساهمين أو اللجوء لأي من السبيلين ، بشرط استحصال موافقة الهيئة العامة لشركة المصرف أولاً وموافقة البنك المركزي ثانياً على أن البيع كان بقيمة عادلة وأنه كان منصفاً لحاملي الأسهم الذين لم'يدعوا للمشاركة بناءً على مصلحة الشركة عموماً وذلك وفق ماجاء في المادة (٥٦/ رابعاً) من قانون الشركات أعلاه ، أي أن بالإمكان زيادة رأسمال المصرف نتيجة بيع أسهم شركته إلى جهة أو جهات عراقية أو أجنبية بالسعر الذي'يتفق عليه مع إدارة المصرف مباشرة مع تحقق الشرطين أعلاه ، كما سبق أن حصل فعلاً لعدد من مصارفنا الأهلية قبل سنوات عدة .

٤- لجوء المصرف الذي تعجز شركته عن تحقيق الزيادة بطريق واحد أو أكثر من الخيارات الثلاثة أعلاه إلى الدمج مع مصرف آخر ترغب شركته في الاستحواذ عليه أو مع مصرف آخر شركته هي الأخرى غير قادرة على تدبير زيادة رأسماله ، وذلك بعد استحصال موافقة البنك المركزي العراقي وفق أحكام المادة (٢٣) من قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة ٢٠٠٤ ، ثم إتباع الإجراءات القانونية الواردة في الفصل الثاني من الباب السادس من قانون الشركات أعلاه ، وللدمج المصرفي أدبياته من أبحاث ودراسات، وإن الاندماج المصرفي الطوعي على نوعين : الأول زوال شخصية البنك المدموج وتبقى شخصية وأوضاع البنك المدمج معه (ويسمى البنك الدامج) على حالها ويستمر في مزاولة أعماله اعتياديا كما كان في السابق ولكن بحجم أكبر ، وقد تتوسع أو تتغير إدارته العليا . والنوع الثاني زوال شخصية كل من البنكين المدموجين (أو أكثر من بنكين) لغرض تكوين بنك جديد باسم آخر ، هو على الأغلب أسم مركب من أسمي البنكين ، وذلك بتأسيس شركة مساهمة جديدة لها عقد تأسيس خاص بها، علماً بأنه لم ترد في قانون المصارف أحكام للدمج القسري . وللدمج المصرفي فوائد عدة، فإضافة إلى كبر حجم المصرف بعد الدمج وتعزيز مركزه المالي وتقدمه على أقرانه ، فإنه يرفع مستوى قدرته على المنافسة وُيسهل من انتشار خدماته بتوسعه الأفقي وزيادة عدد فروعه وموجوداته الثابتة وتوسع علاقاته المصرفية مع المراسلين الأجانب والإفادة من مزايا الحجم الكبير لأغراض مجالات منح الائتمان والإستثمارات وغير ذلك من الأمور ، كما يؤمن التوسع العمودي تعزيز المركز المالي للمصرف بعد الدمج ويرفعه إلى الأعلى وتضخيم موجوداته وتحسين نوعية الكوادر المصرفية العليا المؤهلة ورفع مستواها واستقطاب المتميزين منهم وتقوية نظامه المصرفي وفي مجال التأهيل والتدريب ومستوى تقديم الخدمات المصرفية للزبائن وإتباع معايير الجودة الشاملة وغير ذلك . ويحقق الدمج وفورات مؤثرة في الكلف الإدارية ويعمل على إعادة النظر بالتنظيمات الإدارية وبناء هيكل تنظيمي جديد، ومن

كشف بوضعية زيادة رؤوس أموال المصارف الأهلية العراقية خلال العام ٢٠١٠ (مليون دينار)

ت	المصرف	راس المال الحالي	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة	الأرباح المتحققة	ت	المصرف	راس المال الحالي	مقدار الزيادة	الأرباح المتحققة
1	إيلاف	000.20	80.000	400 %	7.046 •	ما قبلـــه		595.000	705.000	
2	الهدى	25.000	75.000	300 %	4.288	14	جيهان	50.000	50.000	غ . م
3	الأهلي×	50.000	50.000	100 %	558	15	الإستثمار×	50.400	49.600	4.365
4	بابل×	50.000	50.000	100 %	3.474 •	16	الإسلامي×	51.192	48.808	غ . م
5	سومر×	50.000	50.000	100 %	3.700	17	الأوسط×	55.000	45.000	11.12 •
6	الخليج×	50.000	50.000	100 %	6.416	18	عبر العراق	56.500	53.500	غ . م
7	الموصل×	50.000	50.000	100 %	6.457	19	آشور×	57.500	42.500	9.240
8	الإتحاد×	50.000	50.000	100 %	2.802	20	التجاري×	60.000	40.000	غ . م
9	كوردستان×	50.000	50.000	100 %	1.970•	21	السلام×	67.000	33.000	7.927
10	دجلة	50.000	50.000	100 %	4.875	22	الإقتصاد×	70.000	30.000	غ . م
11	الوطني	50.000	50.000	100 %	غ . م	23	البصرة×	75.000	25.000	8.723
12	التعاون	50.000	50.000	100 %	5.488•	24	المنصور×	75.000	25.000	4.138 •
13	أميرالد	50.000	50.000	100 %	غ . م	25	بغداد×	85.000	15.000	14.899
						26	الإئتمان×	85.000	15.000	6.074•
	المجموع	595.000	705.000				المجموع	1432.592	1177.408	

ملاحظة:

× أسهم شركات المصارف المؤشرة بعلامة (×) مدرجة لغرض التداول في سوق العراق للأوراق المالية ويبلغ عددها (١٨) شركة من أصل (٢١) شركة .

• الأرباح المتحققة المؤشرة بعلامة (•) هي الأرباح الصافية بعد التوزيع بموجب الحسابات الختامية المدققة ، أما الأرباح المتحققة الأخرى غير المؤشرة فهي صافي أرباح تقديرية .

عيوب الدمج المصرفي اندماج المصارف الضعيفة مع بعضها ، لأن دمج مصرف صغير ضعيف مع مصرف صغير وضعيف هو الآخر ينتج مصرفاً كبيراً ضعيفاً.

رابعاً: من المتعذر أو الصعب تحقيق الدمج بين مصارفنا الأهلية كونها مصارف عائلية معظمها يتحكم في إدارة كل منها شخص واحد أو عدد قليل من الأشخاص المتآلفين حيث تبرز نقطة الخلاف في الصراع على السلطة . وأرى إن ما يخفف من هذه الصعوبة هو التعويض المادي المجزي لأصحاب المصرف المدموج الذي قد يمنحه المصرف الدامج ، وإن الدمج سيتحقق في نهاية المطاف في حالة إصرار البنك المركزي على تنفيذ قراره وعدم خضوعه للضغوط التي ستمارس عليه ، وذلك تفادياً لإلغاء إجازة الصيرفة الممنوحة للمصرف وتعرضه إلى التصفية . وحسب تقديري فإن المصارف المرشحة للدمج هي (الإسلامي مع الوركاء) لامتلاك الأخير نسبة عالية من رأسمال الأول ، و (الإتحاد مع الموصل) و (الوطني مع البلاد) و (الأهلي مع البصرة) للتقارب الشديد فيما بين أصحابها على ما أعلم . وهذه الحالات إن تحققت فهي حالات دمج سليمة لأن المصارف الدامجة هي من المصارف الكبيرة. وإن المصارف التي قد يتعذر عليها زيادة رؤوس أموالها منذ المرحلة الأولى هي تلك التي لاقت صعوبة بالغة في زيادة رؤوس أموالها خلال السنة الماضية ، إضافة إلى المصارف الصغيرة الأربعة المرشحة للدمج أعلاه ، هي كل من (سومر - الموصل - دجلة - بابل) ، ولا أعلم شيئاً عن أحوال كل من (أميرالد – جيهان – عبر العراق) ، أما الصعوبة الأشد فستلاقي كلا من (إيلاف والهدى) لأن زيادة رأسمال الأول تتطلب أربعة أضعاف رأسماله الحالي ، والثاني ثلاثة أضعاف . وقد يُدبّر كل من (الاقتصاد - الخليج - الاستثمار - آشور) الزيادة ولكن ليس من دون تضحيات أو صعوبات ، أما زيادة رؤوس أموال المصارف التي شركاتها تابعة لبنوك وجهات أجنبية ، فمن المفترض اجتيازها أو تحقيقها بسهولة ، فقد سبق أن نوهنا إلى قدرة كل من (بغداد) و (الإئتمان) على زيادة رأسماليهما من الأرباح والاحتياطيات، وتعتمد زيادة رأسمال كل من (التجاري والسلام) على المشاركين الأجانب ما لم تحول آثار الأزمة العالمية دون الإيفاء بما عليهم ، ولا يبدو لي أن تواجه المصارف المتبقية تحديات صعبة في طريق تحقيق زيادة رؤوس أموالها خلال السنة الأولى وهم (الأوسط - البصرة - كوردستان - التعاون - المنصور) .

خامساً: من الصفات السلبية لزيادة رؤوس أموال الشركات أنها تشكل تحدياً لإدارتها وتُلقي عبئاً عليها بضرورة تحصيلها لأرباح سنوية لا تقل نسبتها إلى رأس المال عما كانت قبل الزيادة ، وهذا - في تقديري - يخشاه أعضاء الإدارة الضعيفة أو الكسولة الذين ليس بمقدورهم توظيف الزيادة في التوسع وتحسين الإنتاج والنمو ، أما تكرار زيادة رؤوس أموال شركات المصارف الأهلية عندنا فهو أمرٌ بديهي كونها لم تؤسس تأسيساً متكاملاً من جميع النواحي أي من القمة برأسمال كبير أو ضخم يؤمن المطلوب لعشر سنوات قادمة أو تزيد وإنما أسست عندنا من القاع برأسمال بدائي ومن دون تحضيرات كاملة أو متطورة فلا بد لها أن تنمو بالتدريج فتقدم على زيادة رؤوس أموالها بين حين وآخر ليصل إلى المستوى اللائق أو المطلوب . ومن الشكاوي التقليدية من زيادة رؤوس أموال المصارف التي تتم عن طريق طرح أسهم جديدة للاكتتاب النقدي ، أنها ستؤدي إلى انخفاض أسعار أسهمها في سوق المال، بل وقد تؤثر على أسعار أسهم الشركات الأخرى ، وهذا توقع محتمل خاصة إذا جرت الزيادة لعدد من الشركات في وقت واحد كما سيحصل عندنا ، بل إن انخفاض أسعار أسهم شركات القطاع المصرفي حادثٌ فعلاً الآن. وأرى إن ما حصل وما سيحدث نتيجةٌ له هو ناجم عن أن البنك المركزي العراقي الذي يدير السياسة النقدية للبلاد المرتكزة على دعامتين هما المصارف وأسواق المال ، ويسعى إلى الحفاظ على استقرار الأسعار حسبما هو وارد في قانونه ، قد أبعد عن الإشتراك في إدارة أسواق المال في القطر خلافاً لما هو سائد ومعمول به فعلاً في جميع البورصات بالبلاد العربية – عدا ما ندر – وقد تكون كذلك في البورصات العالمية ، بل كان الأمر معمولاً به في العراق ، في (سوق بغداد للأوراق المالية) الملغي ، الذي لم يكتف قانونه بإشراك ممثل عن البنك المركزي العراقي في مجلس إدارة السوق وإنما أضاف إليه ممثلاً آخر عن المصارف المجازة في العراق . وإذا كان السبب إغفال القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية هذا الأمر فإن بالإمكان معالجته بإجراءات إدارية . ومن الناحية الأخرى ، فإن السائد أيضاً في العالم أن يُعهد أمر الموافقة على زيادة رأسمال أية شركة مدرجة أسهمها في البورصة إلى السلطة العليا لأسواق المال في البلاد ، وهذا هو الآخر غير متبع عندنا وقد سبق أن أتضح بطلان الاعتراض نفسه الذي سبق أن وُجّه إلى زيادة رؤوس أموال المصارف في العام السابق ٢٠٠٩ كونها ستؤدي إلى انخفاض أسعار الأسهم ، حيث تبين من دراستي للموضوع وبالوقائع مع الأرقام أن الأسعار لم تنخفض بل إن المساهمين والمستثمرين استفادوا من الزيادات . ولابد لنا بهذه المناسبة أن نستذكر كيف كان المساهمون يرحبون دوماً بزيادة رأسمال شركتهم ، حتى وإن تمت عن طريق الاكتتاب النقدي مادامت أعمال الشركة ناجحة وسمعتها طيبة وأرباحها وفيرة وبالتالي – الذي هو الأهم – سعر سهمها في السوق مرتفعاً ، وكان المعتاد الإقبال الجماهيري وعلى شراء أسهم الفضلة التي لم يتمكن بعض المساهمين من الاكتتاب بها فقد تصل قسمة الغرماء إلى نسب واطئة قد تقل عن ١٠٪ أو ٥٪ من قيمة الأسهم المكتتب بها إنْ لم تكن أقل ، ولكن ليست الليلة أشبه بالليلة البارحة ، على خلاف القول الشائع ، فقد كان مجموع مبالغ زيادات رؤوس أموال المصارف في السنة الماضية أقل بكثير مما هو مطلوب في الوقت الحاضر وما بعده ، كما إن الإصرار على توقيت تكرار الزيادات سنوياً وفي موعد واحد لعدد كبير من شركات المصارف حالياً ولجميعها خلال السنتين التاليتين لابد وأن يؤثر على مستوى أسعار الأسهم بعد الزيادة ، وأول من يتحمل الضرر أو الخسارة هم كبار حملة الأسهم الذين يحتفظون بها ولا يعرضونها للتداول ، أما المساهمون الآخرون والمستثمرون فاستفادتهم أو ضررهم يحصل تبعاً لكلفة السهم الواحد الذي يحملونه ، قياساً بسعره بعد الزيادة . وبخصوص المستثمرين الطارئين والجمهور فهم يستفيدون حتماً من الزيادات مادام سعر السهم الذي سيكتتبون به بالقيمة الإسمية سيبقى بعد الزيادة أعلى منها بنسبة لا بأس بها ، لذا يُفضل أن تتم الزيادات – قدر الإمكان – عن طريق المشاركات أو الدمج المصرفي المبحوثين في ٣ و ٤ من الفقرة (ثالثا) أعلاه .

ومن الجدير ذكره أن قلق المدير المفوض لسوق العراق للأوراق المالية من إصدار أسهم جديدة للزيادات في رسالته الموجهة إلى البنك المركزي العراقي في آذار ٢٠١٠ ، رداً على دراسة لمسؤولين في البنك بخصوص الأزمة العالمية من إصدار أسهم جديدة للمصارف القائمة من خلال زيادة رؤوس أموالها الحالية ، يتعارض مع واجب إدارة السوق في تحقيق أهدافه المنصوص عليها في القانون المؤقت لأسواق الأوراق المالية وبالذات ما ورد في الفقرة (٦/هـ) من القسم (٢) من القانون التي نصت على وجوب المساعدة لزيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة أسهمها في السوق أو تلك التي تنوي إدراجها . وتعليقي إن المشرّع أو القانون لم يخطر بباله أن تجري زيادات لرؤوس أموال عدد غير قليل من الشركات في وقت واحد، علماً بأن مجموع مبالغ زيادات رؤوس الأموال حسب الكشف أعلاه يبلغ ١١٧٧ مليار دينار تضاف اليه زيادة رأسمال مصرف الوركاء البالغة ١٧٥ مليار دينار فيكون المجموع ١٣٥٢ مليار دينار، منه زهاء ٧١٩ مليار دينار مجموع زيادات رؤوس أموال شركات المصارف المدرجة أسهمها في سوق العراق. فيا ليت لو أن أحداً من العلماء المتخصصين والأكاديميين عندنا يُعلمنا أو يُعرّفنا عن مدى تأثير هذه الزيادات - إن تحققت - على الاقتصاد العراقي، ومن الخبراء في مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية ومجلس المحافظين لسوق العراق للأوراق المالية أن يُنورنا بالتوقعات عن آثار الزيادات التي ستحصل على التداول في سوق العراق ومن سيتضرر منها حقاً أو حتماً ؟

سادساً: ليست زيادات رؤوس أموال البنوك ، مهما بلغت ، هي خاتمة المطاف ، إذ أن الغرض الأساس هو تعزيز الثقة بالبنك عن طريقها لتزداد وتتضاعف المبالغ المودعة لديه من قبل زبائنه ، وبالتالي إرتفاع مركزه المالي وإرتفاع حجم موجوداته التي يُصنف البنك بموجبها ، فإذا عدنا الى قائمة أكبر (١٠٠) مصرف عربي بالنسبة للموجودات لسنة ٢٠٠٨ التي أعدتها مجله إتحاد المصارف العربية ، نجد إن أكبر مصرف عربي على الإطلاق الذي هو (بنك الإمارات دبي الوطني / الإمارات العربية (مؤشر (حقوق المساهمين) عنده ، والذي يضم رأس المال المدفوع والإحتياطيات ، أقل مما لدى كل من(البنك الأهلي التجاري / السعودية) و (البنك العربي / الأردن (و (مصرف الراجحي / السعودية) التي هي أوطأ منه درجة في التصنيف ، بل إن (البنك الأهلي المصري / مصر) الذي حقوق المساهمين عنده بلغت (١,٣) مليار دولار أمريكي هو في المركز (١١) أعلى من مركز (بنك التمويل الكويتي / الكويت) الذي حقوق المساهمين عنده (٦,٢) مليار دينار ، بل أعلى من عشرات المصارف العربية الأخرى التى منها على سبيل المثال وحقوق المساهمين عندها (بنك الخليج الأول / الإمارات ٤,٥ مليار دولار) في المركز (١٧) ، و (البنك التجاري / قطر ٢,٧ مليار دولار) في المركز (٣١) . وعندنا في العراق فبلا شك يوجد من يتذكر كيف دخل (المصرف المتحد للاستثمار) الساحة المصرفية العراقية برأسماله العملاق في حينه البالغ مليار دينار في الوقت الذي فيه أعلى رأسمال مدفوع لمصرف أهلي عراقي كان، (٤٠٠) مليون دينار ، لكن المصرف المذكور لم يحقق إنجازاً متميزاً، بل أصبح في مؤخرة أقرانه . ولا داعي لأن نقارن بين مستوى أداء ونشاط مصارفنا الأهلية ونشاط المصرفين الحكوميين (الرافدين والرشيد) وبين مقدار رأسمال كل منهم.

نخلص مما سبق أن رأسمال أي بنك تجاري مهما بلغ من الإرتفاع و من ضخامة أموال زبائنه لا تكفي وحدها لتحقيق النجاح المتميز ما لم يتضمن كيانه وسمعته وأداؤه ما يؤمن الثقة الكبيرة فيه، وأن تقوده وترعاه إدارة عليا يتمتع أعضاؤها بمؤهلات راقية تتبع النهج المصرفي السليم في تصرفاتها، ترافقها إدارة تنفيذية قوية وكفوءة ، مبدأ الإلتزام عندها مقدس تتولى تنفيذ مناهج وخطط وتوجيهات وقرارات الإدارة العليا بكل دقة.

الاقتصادي | العدد (1769) السنة السابعة - الثلاثاء (13) نيسان 2010

واقع الصناعات الجلدية يؤشر الى وجود الشركة العامة للصناعات الجلدية الى جانب محال صناعة يدوية من القطاع الخاص يصعب عليها مواجهة السلع الاجنبية ، ويرُجع المختصون سبب اختلال سوق المنتجات الجلدية الى تدفق للسلع الأجنبية بشكل عشوائي ، حيث يتجه ميزان سوق الجلود إلى تسجيل وفرة كبيرة للمنتوجات الأجنبية المستوردة ، فغياب الحماية القانونية او عدم تفعيل قوانين الحماية المشرعة يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

أسواق الجلود تعج بالمستورد التركي والصيني والسوري في ظل انحسار الصناعة المحلية

تحقيق/ ليث محمد رضا

وتشهد اسواق المنتجات الجلدية إغراقاً واضحاً للسلع المستوردة و التي باتت المعلم الابرز للاسواق المحلية في ظل انحسار الصناعات الجلدية الوطنية بشقيها الخاص و العام، فأسواقنا هذه الايام اسيرة المنتجات الصينية و التركية و السورية من احذية و قماصل وأحزمة. ومعظم تلك المنتجات المستوردة من نوعيات رديئة بالاضافة الى اضرارها بالصناعة العراقية المتعثرة اساساً ، و المستهلك العراقي الان امام خيارات اما شراء السلع المستوردة الرديئة و الرخيصة نسبياً او اللجوء الى اسواق بيع (البالات) القادمة من دول اوروبية عبر تركيا الرخيصة ايضاً في الوقت الذي لازال عدد من المواطنين يفضلون المنتوج الوطني و يتجهون للشراء من الشركة العامة للصناعات الجلدية التي غمرت وسط فوضى السلع المستوردة خلال السنوات الماضية .

الإغـــراق الســلعي للجلود المستوردة

هناك مجموعة من محال صناعة الجلود منها محل النمور لصاحبه سلمان الزاير الذي قال لنا : ان سبب اقبال المواطنين على السلع الرديئة المستوردة هو رخص ثمنها و اتفق معه التاجر محمد علي الذي اكد انه يتعامل مع السلع الصينية و التركية لانها سريعة التصريف بسبب الطلب المتزايد عليها لرخص ثمنها فيما قال المحامي مرتضى اسماعيل ان تأخر تفعيل القوانين المشرعة يمثل دعماً غير مباشر للصناعة الاجنبية مما يشكل ضربة للاقتصاد العراقي .

جودة الجلود

دباغة الجلود تتضمن مراحل تبدأ من استلام الجلد الخام الى ان يصبح جاهزاً للتصنيع في المدابغ الأهلية وكما يقول منصورمحمد المختص ببيع القماصل الجلدية: ان قطعة الجلد (شكاية الجلد) تتضمن قطعاً كما هو في جلد الانسان فجلد الاغنام والماعز وما الى ذلك فالوجه يكون جلداً سميكاً اما الظهر فجلد خفيف و نحن عندما نريد الفصال نفصل القطعة بالكامل بغثها و سمينها شركة الصناعات الجلدية تستقطع الجلد الخفيف و تستغله في موارد اخرى كبطانة للأحذية او غير ذلك و قد اكد ذلك المسؤولون بالشركة العامة للصناعات الجلدية حيث قال مدير العام للشركة سعدي هاشم قاسم : في كل موقع لدينا شعبة اسمها شعبة التصاميم وظيفتها متابعة الموديلات و الذوق العام لاعداد التصاميم و تم ايفاد عدد من الموظفين الى دول اجنبية للاطلاع على التصاميم و الاطلاع على التكنلوجيا والموديلات الحديثة مبيناً ان شعبة التصاميم بالشركة مطلوب منها موظفين كثر وكل واحد منهم مطلوب منه ان يقدم موديلات حديثة بالنتيجة هذه الموديلات تقدم بشكل يومي او بشكل اسبوعي الى الدائرة الفنية و تعد استمارة استبيان للتسويق لتحديد الجدوى الاقتصادية .

وأوضح قاسم ان كثيراً من المستهلكين يفضلون الموديلات الكلاسيكية ، حيث انتجنا موديلاً حديثاً جداً لكن لم ينجح تسويقياً .

وقال : نحن نقوم بأنشاء التصاميم و لكنها عند الانتاج لا تكون بالصورة التي خططنا ففي مراحل الانتاج لا يخرج المنتوج بالصورة التي رغبنا بها و السبب اننا نصمم الموديل ونتابع الموديل و كثير من الموديلات نتعب بتصميمها و اختيار الموديل كثيراً ما تأخذ من وقت و جهد و لكن هذا المنتج لا ينتج لعدم وجود اقبال عليه بالتسويق .

وعند الحديث عن الصناعة الوطنية من الجلود لا بد من الحديث عن المعلم الابرز في الصناعة الجلدية في العراق ،وكيل المدير العام للشركة العامة للصناعات الجلدية سعدي هاشم قاسم قال : الشركة تعمل بنظام التمويل الذاتي و قد تأسست عام ١٩٧٠ كحصيلة لدمج شركة باتا العالمية التي تأسست عام ١٩٣٢ مع معمل الاحذية الشعبية في الكوفة الذي تأسس عام ١٩٦٣ و اللتان تم تأميمهما عام ١٩٦٤ تحت اسم شركة باتا العامة و التي تم دمجها عام ١٩٧٦ مع شركة الدباغة الوطنية التي تأسست عام ١٩٤٥ تحت اسم المنشأة العامة للصناعات الجلدية حتى صدور قانون الشركات عام ١٩٨٩ ليكون اسمها الحالي و هي احدى شركات وزارة الصناعة و تتكون الشركة من ثلاثة مواقع رئيسية هي موقع بغداد الكائن في منطقة الكرادة/خارج و موقع الدباغة الكائن في منطقة الزعفرانية و الموقع الثالث موقع الكوفة الكائن في محافظة النجف في قضاء الكوفة .

معوقات تشغيل المعامل

تعد الطاقة عنصراً مهماً من عناصر الامن الاقتصادي الذي توفره الدولة ، فلا يمكن ان تزدهر اي صناعة من دون وجود الطاقة التي تشغل المعامل و النقص الواضح في الطاقة الكهربائية في العراق انعكس على صناعة الجلود كغيرها، مدير العلاقات و الاعلام في الشركة العامة للصناعات الجلدية احمد خلف احمد قال :انقطاع التيار الكهربائي المستمر يعتبر المعوق الرئيسي و الاساسي للعمل بالشركة فكهرباء الشبكة الوطنية لا تزود الشركة بأكثر من ساعة واحدة صباحاً و باقي الوقت نعتمد على الديزل الذي يحتاج الى وقود حيث ان الحصة التي تزودنا بها وزارة النفط غير كافية و هي اقل من ١٠٪ مما تحتاجه الشركة من الوقود ما يجعلنا نشتري من السوق!

معوقات ما بعد التشغيل

يقول وكيل مدير عام الشركة العامة للصناعات الجلدية : المعوقات التي تعاني منها اغلب شركات وزارة الصناعة والمعادن وهي غياب الرقابة على المنتجات التي غزت الاسواق المحلية في ظل غياب تفعيل قوانين الحماية مثل قانون حماية المستهلك وقانون حماية المنتج الوطني ودائرة التقييس والسيطرة النوعية ودورها الرئيس والفعال لفرض الرقابة على المواد من ناحية الجودة و المتانة وملاءمتها للمستهلك العراقي ففي ظل غياب هذه القوانين اصبح السوق العراقي مفتوحاً على كل البضائع

الرديئة و بما ان البضائع رديئة فأسعارها قليلة و المستهلكين العراقيين بما ان اغلبهم من ذوات الدخول المحدودة او المتوسطة فيميلون الى السعر الاقل بغض النظر عن الجودة و في هكذا حالة يصعب على الصناعات الجلدية المنافسة في الاسواق المحلية .

مدير العلاقات والاعلام احمد خلف اكد في هذا الاتجاه ان صعوبة التنافس متأتية من ان التنافس ينبغي ان يكون من جنسين متشابهين ، فمنتجات الشركة جلد طبيعي مئة بالمئة و بالتالي فمن غير الممكن ان تتنافس مع الاسواق المحلية التي يتوفر بها المشمع الصناعي الرخيص الثمن و الرديء ، و هناك ضغط مالي من خلال اعادة المفصولين السياسيين الذين جاوز عددهم ٢٥٠٠ منتسب مما يشكل اعباء على الشركة في دفع رواتب الموظفين وهذا لا ينسجم مع تصريح وزير الصناعة والمعادن بان حاجة الوزارة لا تتجاوز سوى ٧٠ الف منتسب في مؤسساتها كافة في حين ان ٢٠٠ الف منتسب يعملون حاليا في وزارة الصناعة و المعادن

مقارنة بالأسعار

تجولنا في الاسواق فوجدنا احذية تركية بأسعار زهيدة جداً وصل سعر بعضها الى خمسة الاف دينار يقول حسام عباس انه يختص ببيع الاحذية الرخيصة فقط لان الطلب عليها كبير جداً من الناس دون مراعاة الجودة فالناس يهمهم الحصول على سلع رخيصة ، في الوقت ذاته الاحذية الموجودة في الشركة العامة للصناعات الجلدية تتراوح اسعارها من ١٢ الف الى ٢٥ الف دينار او ٢٨ الف لأثمن حذاء و هي احذية كما يقول مدير الاعلام و العلاقات في الشركة العامة للصناعات الجلدية ضمن مواصفات عالمية و مفحوصة بشكل شهري من جهاز التقييس و السيطرة النوعية بالاضافة الى ان كل مراحل الانتاج تمر عبر المختبرات الموجودة بالشركة او عبر السيطرة النوعية الموجودة بالشركة و كل مراحل الانتاج خاضعة الى تطبيق هذه المواصفات العالمية و بحسب المسؤولين في الشركة العامة للصناعات الجلدية فمنتجاتنا مطابقة للمواصفات مئة بالمئة بمتانة و جودة و جلد طبيعي اما البضائع المستوردة الموجودة في الاسواق المحلية فنوعيتها رديئة و غير مطابقة للانتاج و هو مشمع صناعي و ليس جلداً طبيعياً، و الحذاء الصيني او السوري بعد شهر واحد و اذا نعله يكسر فضلاً عن باقي أجزائه السيئة . المقارنة بالاسعار هنا غير منصفة حسب رأي خبراء الشركة بين منتوج جلد طبيعي بمواصفات عالمية و متانة و جودة و بين منتوج رديء ليس هناك انصاف عندما تكون المقارنة من حيث السعر.

كيف تدعم الدولة الصناعة الاجنبية؟

وكيل المدير العام للشركة العامة للصناعات الجلدية سعدي هاشم قاسم قال : هي طامة كبرى عندما يكون الدعم للصناعة الاجنبية ضد الصناعة الوطنية فالمستورد عندما يريد ان يستورد بضاعة و يدخلها إلى العراق ليس عليه رقابة او سيطرة نوعية او فحص و لا حماية منتوج لا حماية مستهلك لا ضريبة ، بالنتيجة هذا كله دعم لمنتوجه الرديء الذي غزا الاسواق المحلية لكن الشركة الحكومية عندما تعمل ينبغي ان تستورد وفق المواصفات و تنتج وفق المواصفات و تبيع وفق المواصفات محددة بأسعار، إذن بالنتيجة صاحب المنتج الوطني مقيد و صاحب المنتج المستورد حر فهذه مشكلة رئيسية التي لا تنتهي الا بتشريع و تفعيل قونين الحماية المشرعة مدير الإعلام و العلاقات في الشركة العامة للصناعات الجلدية قال : ان بعض القوانين المشرعة لم تنفذ كحماية المستهلك و للاسف و ليس هناك مراقبة على تنفيذها فنحن نتمنى و نأمل من حكومتنا متابعة تنفيذ القوانين التي شرعت و الاسراع بتشريع بقية القوانين كحماية المنتوج الوطني و وضع الرقابة على البضائع المستوردة و اذا حمينا المنتوج و المستهلك بالمحصلة سنكون على استعداد لمنافسة المنتوج العالمي و ليس المنتوج المحلي المستورد .

واضاف قاسم ان التسويق في السابق كان يواجه تردي الوضع الامني لكن الان وبعد ان تحسن الوضع الامني رجعنا وفتحنا منافذ تسويقية في اغلب محافظات العراق و في معظم مناطق بغداد و شاركنا في الكثير من المعارض التي اقيمت في بغداد و باقي المحافظات و في اقليم كردستان و نشرنا منافذنا بيع مباشر ومعارضنا في كثير من مؤسسات الدولة ففي وزارة النفط ووزارة العلوم و التكنلوجيا في جامعة بغداد وفي جامعة النهرين و في كثير من الشركات التابعة للشركة فتحنا منافذ للبيع المباشر ووجهنا دعوة إلى منتسبي الدولة بأن نبيع بالتقسيط.

الشركة قابلة للنهوض

اكد المسؤولون بالشركة انه بالرغم من كل المعوقات فالصورة ليست قاتمة كما يضن البعض يقول مدير الاعلام و العلاقات احمد خلف : تمكنت الشركة من الارتقاء بالطاقة الانتاجية من الناحية النوعية و الكمية و اهلنا الكثير من معاملنا الانتاجية و نسبة الخطة التأهيلية لمعامل الشركة الانتاجية بلغت نسب متقدمة جداً و بعض المعامل اهلت ٩٠٪ و ٩٥٪ و البعض ٩٨٪ ، الشركة قفزت قفزة كبيرة من ناحية التسويق ففي ٢٠٠٦ كانت المبيعات مليارين سنوياً لكن في عام ٢٠٠٨ بلغت ٢٢ملياراً.و من اجل الرؤية الستراتيجية للدولة بشكل عام تم استيراد مكائن حديثة جداً و زودنا بها معاملنا الانتاجية و ادخلنا منظومات اتصال الكتروني لاول مرة بالعراق

الان نتحدث عن تأهيل و ليس عن تحديث، و كل موقع من مواقع الشركة تم تأهيله على حدة بالاضافة الى ان كل موقع به مجموعة معامل و التأهيل كان بشكل مفصل و بشكل عام ان نسبة التأهيل و صلة ٧٥ ٪ اذا ما اردنا ان نتحدث بشكل عام عن الشركة ككل هذا التأهيل تضمن البنى التحتية و تأهيل المكائن القديمة و استيراد مكائن حديثة و ادخال منظومات فصال الكترونية جديدة وادخال تكنلوجيا حديثة من خلال ارسال موظفين خارج و داخل العراق بالاضافة الى الاستعانة بالخبراء من الخارج حينما نستورد المكائن فأن استيرادها يكون مشترطاً بالنصب و التشغيل و التدريب على الجهة المسوقة لهذه المكائن التي منها منشأ ايطالي و الماني و صيني و غيرها ، كما ان الشركة قامت بمشروع هو الاول في العراق ان لم نقل في الشرق الاوسط مشروع الدرع و الخوذة بدأنا به في ٢٠٠٩ وأنجز مئة بالمئة بعد أن كانت الأجهزة الأمنية تعتمد على الاستيراد و المشروع اقيم في موقع الكوفة في محافظة النجف.

خطورة عدم الرقابة

حتى الرأسمالية التي تؤمن بحرية التجارة تحرص دائماً على فرض الرقابة من اجل حماية المستهلك، وكان ان اهتز سوق الحذاء العالمي قبل فترة عندما وقعت فضيحة كبرى بمدينة توسكانيا وسط إيطاليا، حيث أوقفت الشرطة ٢١ مقاولا إيطاليا و٧ مقاولين صينيين، و تمّ خلال العملية حجز ١,٧ مليون حذاء أثبتت التحليلات المختبرية احتواءها على مواد كيماوية خطرة مسبّبة للسرطان ، و بحسب التحقيقات، فإن السلع المضبوطة كانت تحتوي على علامة "صنع في إيطاليا"، لتمويه مستوردي "الحذاء الإيطالي" ذي الجودة العالمية وتسهيل دخول تلك الأحذية إلى أوروبا وشمال افريقيا وآسيا ومن بينها العراق، حيث يقوم تجار عراقيون بالاستيراد ، و تحدثنا مع احد التجار العراقيين مابين الصين و العراق طلب عدم كشف اسمه قال: بحكم ارتباطه بإجراء مفاوضات بين بعض التجار العراقيين و الصينيين لتوريد أحذية وسلع صينية رخيصة الأثمان إلى العراق عادة ما يصطدم بجهل العراقيين للمكونات الكيماوية المستخدمة في صناعة "موطأ النعل" (La Semelle) واكتفائهم فقط بالثمن الرخيص، و تابع ان بعض التجار العراقيين رغم علمهم بنوعية تلك الأحذية، يصرّون على استيرادها ونقلها للمستهلك مع أنها تتسبّب في أمراض جلدية خطيرة مرشحة لأورام تتطلب بتر الرجل مع طول مدة انتعالها. وقبل عشر سنوات استورد العراق احذية واحزمة للبنطلونات الرجالية واثبت فحصها ان الحزام يحتوي على مولدات صغيرة تفرز اشعاعات تسبب العقم لدى الرجال والاحذية بها ايضا مثل ذلك ولكن تسبب الروماتيزم المزمن وتآكل العظام.

تجولنا في الاسواق فوجدنا احذية تركية بأسعار زهيدة جداً وصل سعر بعضها الى خمسة الاف دينار يقول حسام عباس انه يختص ببيع الاحذية الرخيصة فقط لان الطلب عليها كبير جداً من الناس دون مراعاة الجودة فالناس يهمهم الحصول على سلع رخيصة،

مشهد اقتصادي

الاقتصادي

اثارت تصريحات البنك المركزي مؤخرا حول حذف الاصفار من العملة المحلية ردود افعال متباينة

الاقتصادي

البطالة تذهب بالشباب الى مهنة (الحمال)

الاقتصادي

انتشرت مؤخراً في اسواق المواد الغذائية بضاعة فاسدة من دون رقابة نوعية

الاقتصادي

شهدت المواد الانشائية انخفاضاً في اسعارها مؤخراً

الاقتصادي | العدد (1769) السنة السابعة - الثلاثاء (13) نيسان 2010

الاستحواذ على المال العام..أحقية من؟!

د . احمد الوزان

لماذا تباع بعض انواع السلع باسعار زهيدة مدعومة حكوميا بادعاء أن تلك هي سلع عامة او سلع أساسية (أحيانا) تمس قوة الناس المعوزين الفقراء ؟ بينما تعد الحكومة وسياساتها الاقتصادية هي سبب ذلك العوز والفقر اذ شوهت تلك السياسات عن قصد او من دون قصد آلية عمل الأسواق، فان كانت تلك مصيبة فان الدراسات الاقتصادية المرموقة تشير الى ان ذلك التدخل يعد اكثر من مصيبة ذلك ان التشوه الذي يحدثه تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية لن يكون من السهل ابدا إزالته، ومن المهم ان يدرك ايضا ان الحكومة تتدخل باسلوب الآمر الناهي وفقا لتقديراتها السياسية لا الاقتصادية .

وعلى ضوء هذا المدخل البديهي نقول: الم يكن الاجدر بالحكومة اية حكومة ان تستوعب الدرس التأريخي وتترك اسحواذها غير المبرر باساليب المصادرة والتاميم بغير تعويض وسواها من وسائل القسر، ولكل متشكك نقول ان المال العام الذي تستوحذه الحكومة يذهب الى:

أولا: دعم حكومي مبالغ فيه نسبة الى حجم إمكانات التمويل المتاحة للمستهلكين، وهو يمثل تاسيسا لمنابع ممارسة الفساد الحكومي الكبير من جهة، ويكون حافزا لاماتة نشاط الناس وجعلهم كسولين من جهة اخرى ، كما هو شأن البطاقة التموينية او شبكات الحماية الاجتماعية .

ثانيا : دعم حكومي للمنتجين وهو يمثل تاسيسا لتكاسل المشاريع الانتاجية ويحث اداراتها على اغفال الكفاءة والجدوى الاقصادية ويقتل بجدارة قدرات التنافس للمنتجات المحلية ازاء المنتجات الاجنبية .

ثالثا: يضخم حجم الانفاق الحكومي في الموازنة العامة، وهذا في الغالب يكون استثمارا غير رشيد اقتصاديا ويسبب ازاحة مورد مالي مهم لتمويل المشاريع الخاصة في اطار نظرية المزاحمة، كما يوفر مصدرا تمويليا مهماً يحفز الحكومة على زيادة الانفاق غير المنتج كالانفاق العسكري الاستيرادي والمبالغة في استنهاض اجورهم كسبا لولاء العسكر ، وما يترتب عليه من موجات ارتفاع في المستوى العام للاسعار تجعل من الصعب معالجته مستقبلا لكون التضخم يغذي تضخما لاحقا .

رابعا: تمويل غير مجد للخدمات العامة اذ تقدم الخدمات العامة على حياء وبأردأ ما يمكن تصوره من نوعية ، فتتراكم اعداد هائلة من الطلبة خريجي الاختصاصات غير المطلوبة سوقيا ، وتخلق فرص عمل كاذبة لا منتجة فتتفاقم مشكلة البطالة المقنعة كما تسمى في الادب الاقتصادي ، وبذا تختل العلاقة بين مخرجات سوق العمل ومتطلباته وما يترتب على ذلك من تحويل مؤسسات القطاع العام الى مجرد ملاذ آمن للعاطلين من دون ان يسهموا بشيء يمكن ان يبرر حصولهم على اجر وكأن مؤسسات الدولة تصير اداة لكسب الناس لمبلغ ضمان اجتماعي او اعانة بطالة .

ان سوء استخدام المال العام لا يقتصر تاثيره السيئ على الاقتصاد فحسب، بل يذهب التاثير ليصيب السياسة فيعزز بذور الدكتاتورية ويصيب الحريات العامة حيث مؤسسات الإعلام الحكومية التابعة للحكومة والتي تمارس شتى صنوف التضليل لا لشيء سوى ان كوادرها يعتاشون على تمويل الحكومة لمؤسساتهم من المال العام.

اما لو ترك المال العام بالية السوق ياخذ مساره التلقائي بالتوزيع ليذهب الى ملاكه الحقيقيين من الناس (القطاع الخاص) وفق آلية تحددها الحكومة الحرة الديمقراطية طبعا فلننظر ماذا سيحدث؟ سيذهب المال:

اما الى الناس للاستهلاك وقد يتبقى شيء يذهب الى الادخار وقد يشكل ذلك الادخار نواة التمويل المستقبلي للاستثمار الخاص وفي كلا الحالتين سيكون للاستهلاك او الادخار دور ايجابي بتحفيز الاستثمار،او يذهب المال الى الناس للاستثمار وهذا عين المراد اذ ينمو الاقتصاد رويدا رويدا وتتسع قاعدته وتخلق الدخول من جديد ويرتب السوق مراتب الاجور ومستوياتها بحسب الندرات والمهارات ودرجات المخاطر، وتشخص مقادير الارباح للمنظمين بحسب جدارة منتجاتهم وقدراتها على اشباع الطلب محليا ودوليا بسعر ونوعية لابد ان تكونا بجدارة التنافس الدولي . وهكذا يتيح السوق الفرص العادلة امام الناس، للمستهلكين ليطوروا مقدراتهم المعرفية ومهاراتهم كي يستحوذوا على دخل اكبر تحت ضغط اساليب الانتاج التي تتطور باضطراد ، مثلما سيتيح السوق الفرصة العادلة ايضا للمنتجين ليطوروا منتوجهم بتغيير مضطرد لاساليب الانتاج تحت ضغط المنافسة الدولية وبراحة توافر الادخار المحلي مصدر تمويل الاستثمار الخاص الرئيس.

وهذه الصورة المبسطة تزداد تعقيدا بمرور الازمان وهنا يجدر التاكيد ان لا وسيلة قادرة على حل اشكالية تعقد الحياة الاقتصادية سوى السوق ، ومن هنا نحذر من (مخاطر لا من مساوئ) التدخل الحكومي اذ ان اي تدخل هنا سيؤدي الى تشويه للسوق يصعب ازالته كما نوهنا آنفا .وهكذا ينشط الاقتصاد الليبرالي ويبدأ الحراك للمؤسسات المالية والنقدية المحلية والاجنبية . لتتبادل الخبرات والمعارف وسيكون للاستثمار الاجنبي مطامح للدخول الى سوق البلد واقتناص مغانم الارباح بجدارة اقتصاد ذلك البلد لا بتسوله للمال الاجنبي.

وهنا سيكون دور للحكومة وأي دور، فستكون بجدارة استحصال الضرائب بتوافر الاستثمار الخاص بل ستتمكن حتى مؤسسات الحكومة ان تعمل بمشروطيات الكفاءة ملزمة لا مخيرة والا فان القطاع الخاص المحلي والاجنبي سيكون بديلا لها لا محالة حتى في مجالات عدة تقليديا اماكن احتكار حكومي كالخدمات العامة والامن والعمل المصرفي والبنكي وسواها كثير.

وهكذا وبوسيلة الضرائب فحسب سيبدأ دور حكومي اقتصادي جدير بها وجديرة به ، ومن هنا سيكون للناس دور وإحساس بأهمية الجهد والكفاءة والمعرفة سواء كانوا مستهلكين او منتجين، لا بل يذهب الامر الى ابعد من ذلك اذ تتاح للناس حرياتهم السياسية والاقتصادية معا لا ان تكون مقننة بفعل استحواذ الحكومة على اموال الناس ، فحرية الاستهلاك تكفل وحرية الانتاج تكفل وجبي الضرائب يكون دورا اصيلا للحكومة وتكون بذلك حتى الخدمات العامة ممولة بمال الناس لا بمنة الحكومة او الاستجداء منها ، ويكون للناس حق في الضمان الصحي والاجتماعي ولهم ايضا معونات بطالة اذ تؤسس صناديق لاستثمار تلك الاموال مما يعطي تلك الصناديق سمة الاستثمار المربح فتتزايد تلكم الضمانات والمعونات بتزايد راس المال وتراكمة . ولم يعد بعد مكانا لمال نائم.

وبذا تتنوع مصادر التمويل، لا بل حتى الجيش ممكن ان يكون بمؤسسات انتاجية مربحة فتشترك التكنولوجيا العسكرية والمدنية في تنافس يحفز كلا الصناعتين على استدامة التطور ونيل وكسب مقدرات التنافس الدولي.

وهكذا سيحسن استخدام المال العام وستغلق امام مؤسسات الحكومة قنوات ممارسة الفساد الكبير، لا بل هكذا سيتحسن حتى الاداء السياسي للنخب الحاكمة اذ سيكون صندوق التصويت ما هو الا مقياس لنجاح برامج المرشحين الاقتصادية فحسب لكسب اصوات الناس المستهلكين والمنتجين على حد سواء لا لكسب اصوات الفقراء، ولعل لنا في نظم الغرب الديمقراطية اسوة حسنة اذ تسقط حكومة وتنجح اخرى لو رفعت الضرائب او خفضت .ولا مجال بعد للتصويت بقيد الحاكم الممول بالمال العام ومؤسسات الاعلام البائسة التابعة.

وأخيرا وليس آخراً، ألا يستحق كل ذلك ان نفكر بجدارة المال العام وأهميته في حياة الناس والدول اقتصاديا وسياسيا وان نفكر بمساوئ استحواذ الحكومة العبثي على المال العام وضرورة إعادة توزيعه على مستحقيه؟

ان سوء استخدام المال العام لا يقتصر تأثيره السيئ على الاقتصاد فحسب، بل يذهب التأثير ليصيب السياسة فيعزز بذور الدكتاتورية ويصيب الحريات العامة حيث مؤسسات الإعلام الحكومية التابعة للحكومة والتي تمارس شتى صنوف التضليل لا لشيء سوى ان كوادرها يعتاشون على تمويل الحكومة لمؤسساتهم من المال العام.

انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية بين القرار السياسي والضرورة الاقتصادية

د.أيسر ياسين*

خلال تجربتي الخاصة في اللجنة الوطنية العليا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، اتيحت لي فرصة فريدة بالاطلاع على اعمالها من داخل كواليس وزارة التجارة وهو امر قد لا يتاح للعديد من المهتمين بهذا الموضوع، وتمكنت من طرح افكاري في اجتماعات هذه اللجنة، ألا ان التوجه العام الذي كان يحكم اعمال هذه اللجنة هو الاصرار الشديد من قبل الحرس القديم فيها الى الالتزام بتعهدات قدمت من قبل وزارة التجارة باسم الحكومة العراقية للانضمام إليها اتخذ على عجل لينسجم مع تحول فكري شهده الواقع العراقي في ذلك الحين.

كنت في كثير من الاحيان اجد نفسي اغني خارج السرب ولا اتناغم مع بقية الحضور مع احترامي الكبير لآرائهم، الى ان دعينا على عجل الى اجتماع في مقر الوزارة في شهر شباط للقاء الوزير الجديد الذي كانت له نظرة اكثر تحررية في الانضمام ووضع يده على الجرح بسرعة أعادت لي الأمل في ان تعاد هذه اللجنة (المسكينة) على مسارها المفترض في ان تكون هي الوسيلة المطلوبة لتحقيق انضمام عادل للعراق الى منظمة التجارة العالمية اكثر منها وسيلة لجمع البيانات التي تطلب من قبل المنظمة في جنيف وتكيف القوانين العراقية بموجب ايعازات المنظمة بغض النظر عن آثارها على واقع الاقتصاد العراقي.

هناك العديد من الأمور التي تفرض نفسها كخصائص لواقع حال التجارة في العراق وهو يشرع بانضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، لابد من أخذها بالحسبان وهي:

١. ضرورة أن ينظر إلى أن العراق يعيش حاليا مرحلة استثنائية في جوانب حياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية.

٢. خضوعه التام لأكبر عملية إغراق للسوق المحلية من السلع الاستهلاكية الرديئة من مناشئ مختلفة ومجهولة أحيانا!

٣. انعدام الرقابة والسيطرة على دخول المواد المستوردة بالرغم من الاقرار المتأخر لقانون التعريفة الجمركية من قبل مجلس النواب.

٤. تراجع وانكماش دور الدولة في القطاع التجاري، وافتقار القطاع الخاص للنضج وإمكانية لعب الدور المفترض له كما ينبغي.

٥. الظروف الضبابية المحيطة بأساليب تصدير النفط العراقي الذي يشكل كل الصادرات العراقية تقريبا.

٦. غياب قاعدة البيانات الإحصائية الدقيقة عن المحددات الاقتصادية الفنية المهمة.

ولم يشهد بلد غير العراق في العالم ظروفاً التقى فيها الدمار الذي أصاب البنى التحتية للاقتصاد الوطني مع انتهاك الواقع التجاري في ظل الانفتاح،ومع ذلك فان طريقة التمهيد للانضمام إلى المنظمة اتسمت بالتسرع وإتباع سياسة إحراق المراحل حتى بالنسبة للمتطلبات الفنية واتخاذ القرارات المهنية، قبل إنضاجها، بشأن العديد من الإجراءات المالية والتجارية، بينما عادة ما يرافق انضمام بلد ما لمنظمة بهذا الحجم قدر مهم من التهيئة على مستوى الجماهير والمجتمع المدني والإعلام مع إبراز لدور تقارير وأبحاث المتخصصين التي تحسب مقدما تفاصيل الواقع بايجابياته وسلبياته.

وفي الوقت الذي وجدت اخيراً لدى الوزير من يشاركني شكوكي في اجراءات عمل اللجنة وضرورة التريث قليلاً في اعمالها بغية السعي إلى تدنية الخسائر المتوقعة من الانضمام وتعظيم المكاسب المحتمل أن يؤدي إليها وتحويل الفرص المحتملة إلى فرص فعلية، اتقدم بمجموعة من المقترحات التي من أولها قراءة نصوص اتفاقيات المنظمة بعناية للتعرف على النواحي التي يتمتع فيها العراق بمعاملة تفضيلية أو باستثناءات خاصة وهي ليست قليلة، ومنها:

١. التدرج في خفض التعريفات على الاستيرادات المختلفة والفترات الأطول للتنفيذ، في ما يخص إلغاء القيود على تجارة السلع وبعض صور الدعم وخاصة في إطار برامج الخصخصة، والاستثناء من إلغاء بعض أشكال الدعم المحظور على الصادرات والموجه لتفضيل المنتجات المحلية على المستوردة المماثلة.

٢. المدد الأطول المسموح بها لإلغاء القيود التجارية ذات الأثر في الاستثمار في ما يتعلق بالمشاريع الجديدة وحماية حقوق الملكية الفكرية؛ والمرونة في تحرير التجارة في مختلف قطاعات الخدمات والتركيز على ما هو اقل للمنافسة الدولية مع وضع بعض الشروط على موردي الخدمات التي يتم فتح أسواقها.

٣. العمل على تمديد فترات التمتع بالإعفاءات من تطبيق بعض القواعد، والاحتفاظ بالمعاملة التفضيلية في المفاوضات بالتنسيق مع الدول الشقيقة والصديقة ؛حيث أن انجاز التنمية يتطلب فترة أطول مما تعطيه المنظمة في هذا الصدد، وهذا يستلزم المتابعة الدقيقة لمدى التزام الدول الأخرى و خاصة المتقدمة في ذلك وفي تقديم العون الفني والمالي للدول النامية لمساعدتها على تلبية متطلبات النظام الجديد وزيادة مساهمتها في التجارة العالمية، وتعويض الدول المعتمدة على الاستيراد الصافي للغذاء، ومنها العراق، من الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمواد الغذائية.

٤. مراجعة نظام الضرائب للحد من أثرها السلبي على تكلفة المنتجات ، وتوفير دعم اكبر للتعليم والبحوث العلمية والتطوير التقني وربطها بالوحدات الإنتاجية ؛ مع توفير المعلومات عن الاتفاقات التي تستجد والفرص المتاحة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية للمنتجين والمصدرين في القطاعين العام والخاص مع فرض الانضباط على الصناعة والتصدير من خلال مراقبة المواصفات الفنية والمعايير الصحية وشروط السلامة وإتاحة المعلومات الفنية للمشروعات لمراعاتها وتطويرها.

٥. على العراق أن يعمل لبناء القوة الذاتية الاقتصادية والتقنية وإعادة هيكلة اقتصاده لتقليل اعتماده على الخارج واكتساب مزايا تمكنه من التصدير والحصول على موقع أفضل في نظام تقسيم العمل الدولي وتحسينه باستمرار، والمهم أن يتخلص من الكثير من الأوهام بخصوص حرية التجارة والنمو الاقتصادي التي حملتها رياح الانفتاح وبرامج الاستقرار والتصحيح الهيكلي في نبذ الحماية برغم حاجته الماسة لها كضرورة للتصنيع ؛ والدول المتقدمة لم تكف عن الحماية ولم تفتح أسواقها على مصاريعها على الرغم من تحولها إلى قوى صناعية راسخة، والعيب ليس في الحماية لأنها ليست عيبا، وإنما الأسلوب الخاطئ في تطبيق الحماية على طول المدى.

على العراق أن يعمل لبناء القوة الذاتية الاقتصادية والتقنية وإعادة هيكلة اقتصاده لتقليل اعتماده على الخارج واكتساب مزايا تمكنه من التصدير والحصول على موقع أفضل في نظام تقسيم العمل الدولي وتحسينه باستمرار.

الاقتصادي | العدد (1769) السنة السابعة - الثلاثاء (13) نيسان 2010

توصيف النظام الاقتصادي في العراق:

الماركنتالية الوطنية بين السوق الحرة ومركزية الدولة

د . مظهر محمد صالح

يعرف النظام System على انه وحدة معقدة تتكون من العديد من الاجزاء المختلفة تخضع جميعها الى خطة عامة او كونها تخدم هدفاً عمومياً ، وعلى هذا السياق تأتي المدرسة السلوكية الامريكية على سبيل المثال لتطرح مفهوماً للنظام لايتعدى نطاقهُ اكثر من الاحاطة في أن ثمة مقاطع segments مكونة لهيكل النظام ومقاطع هي خارج النظام . وان المقاطع المكونة لهيكل النظام التي تسمى أحيانا بالحدود boundaries او المتغيرات هي التي تكون في مستوى من التفاعلات تعد اكثر كثافة في تصرفها وسلوكياتها مقارنة بغيرها . فأذا كانت تلك الكثافات او الحدود او المتغيرات سياسية فأنها تكون نظاماً سياسياً او ذات كثافات اجتماعية فتكون نظاماً اجتماعياً او ذات كثافات اقتصادية فتكون نظاماً اقتصادياً و هكذا .

وعلى الرغم من ذلك فأن توصيف النظام الاقتصادي يُعد من المسائل التي لايمكن تجريدها من إطارها المدرسي وتياراتها الايديولوجية المصاحبة لها ، وعلى هذا الاساس تعرف الكاتبة الاقتصادية العريقة جوان روبنسون Robinson في كتابها الشهير الفلسفة الاقتصادية ، النظام الاقتصادي بأنهُ : وحدة تتطلب مجموعة من الاحكام مع توافر ايديولوجية تسوغ تلك (الاحكام) ومستوى من الوعي يتمتع به اي فرد على نحو يجعله يثابر من اجل تحقيق تلك الاحكام ، وعلى هذا الاساس فلابد من توافر وسائل Devices يتكون بموجبها النظام الاقتصادي وتعمل على تأدية وظائف ثلاث هي :

الأولى : التي تساعد على تعيين من (هو) اكثر فاعلية في اتخاذ قرار تحريك الموارد وتعبئتها من بين مختلف الاشخاص من متخذي قرارات الخيار الاقتصادي .

الثانية : تقوم بتنسيق نشاطات الوحدات الاقتصادية الفردية، بمعنى أنها تساعد في تحديد (كيف) تصنع القرارات .

والثالثة : تعمل على جعل متخذي خيار القرار الاقتصادي اكثر سعياً في ترتيب اولوياتهم، اي بمعنى المساعدة في تحديد (ماذا) يمكن الاخذ به من قرارات؟

وفي هذا المضمار يمكن ملاحظة ان النظم الاقتصادية كافة تشترك في اهداف رئيسة ثلاثة هي: الاستخدام الكفء والشامل للموارد النادرة، والتوزيع العادل للدخل (مع التحفظ بكونها حالة نسبية جدا تعتمد الزمان والمكان في تحقيق تلك العدالة) واخيرا النمو في الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن .

ويصبح بالامكان من الناحية المفاهيمية تقسيم الوسائل المشار اليها انفاً Devices التي تكون النظام الاقتصادي الى : ادوات tools و طرق methods . وان الادوات والطرق جميعها تجيب على اسئلة (من) و (ماذا) لكي تعبر عن تكوين النظام الاقتصادي .

فعلى صعيد النظرية الاقتصادية يمكن لنا ان نستخلص ان هناك ثمة (طريقتين) و (اداتين) متطرفتين في تخصيص الموارد الاقتصادية يمثلان نموذجين مختلفين للنظام الاقتصادي وهما اسواق شديدة التنافس تستخدم الاسعار النسبية في تخصيص الموارد ونقيضها اقتصادات موجهة مركزياً في استخدام الموارد المادية وتخصيصها . اما (الاداتان المتطرفتان) في تخصيص الموارد فهما : الملكية الفردية لجميع وسائل الانتاج ونقيضها الملكية العامة لوسائل الانتاج كافة . وعند إعادة تركيب الطريقة الاولى مع الاداة الاولى فأننا نحصل على نموذج لسوق المنافسة التامة ، وهو نموذج غير موجود على ارض الواقع، وكذلك عندما يتم تركيب (الطريقة الثانية مع الاداة الثانية) نحصل على انموذج موجه او مايسمى بالموديل (الدكتاتوري الاقتصادي) اصطلاحاً، وهذا النموذج غير متحقق في الوقت الحاضر.

وعلى أساس ماتقدم عُد توصيف النظام الاقتصادي للعراق ضرورياً لتشخيص مستوى التحول في السياسة الاقتصادية الراهنة بعد تجربة عاشتها البلاد عبر اكثر من نصف عقد من الزمن في خضم اطار دولة ريعية مركزية تتجه ايديولوجياً نحو ديمقراطية السوق ولكنها تمسك برصيد الثروة والناتج المحلي الاجمالي بعد ان تأطرت الى حد بعيد بنموذج اقتصادي نيوكلاسيكي او ليبرالي الى حد ما ،وهو الانموذج الذي يرى بحماس أهمية فصل اقتصاد السوق الحر وقطاع الاعمال عن نشاط الحكومة، إذ ساد الاعتقاد بأن دور الحكومة الاقتصادي بأستثناء القطاع النفطي الريعي يقتصر على تأدية ممارسة وظيفة الرقابة والاشراف على النشاط الاقتصادي العام مع تقديم بعض السلع العامة الاساسية وترك النشاط الخاص ليسبح او يغرق بنفسهِ للنهوض بأعباء التنمية . مما جعل فكرة سيادة المستهلك تطغى على فكرة سيادة المنتج سواء على مستوى الموازنة العامة للدولة او على مستوى الميزانية العمومية في سلوك الوحدة العائلية . وهذا ما يؤكدهُ سلوك الموازنة العامة في طغيان نفقاتها التشغيلية وسيادة الطابع الاستهلاكي الحكومي الممول من موارد النفط الريعية ، مما جعل النشاط الخاص شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة والتحصيل السريع للربح ومبتعدا عن ولوج مجالات تنمية الاستثمار الحقيقي ما لم تقدمه الحكومة بصورة منحة،اذ يعبر عن ذلك بحلول ظاهرة التطورالسريع لتجارة السلع الاستهلاكية والتمويل الاستهلاكي في اقصى صوره وتدني النشاط الانتاجي الخاص الى اخفض نقطة في تاريخ البلاد الانتاجي . وعلى هذا الاساس طبع النظام الاقتصادي بظاهرة شيوع تحصيل الريع او السعي وراء الريع كما يسمى اصطلاحاً rent seeking ليكون اليوم محور مايفكر به النشاط الخاص في تعاطي نشاطهِ الاقتصادي وتشابكه مع النشاط الاقتصادي للحكومة، او ربما يمكن القول انه نشاط يتطفل parasitize بالغالب على النشاط الريعي الحكومي ، إذ ينصرف مفهوم تحصيل الريع او السعي وراء الريع: على الطريقة التي تستخدم فيها موارد البلاد الحقيقية من أجل الاستيلاء على الفائض الاقتصادي الذي يتم تحصيلهُ غالباً بصورة ريع مكتسب . فالنشاط الخاص كثيراً مايسعى الى دفع السياسة الاقتصادية بأتجاهات تؤدي الى نجاحات اسمية لا تولد نطاقاً مستداماً من القيمة المضافة ولا توفرفي الغالب مقاديرانتاجية او استثمارية مؤثرة تمتلك القابلية والشروط الموضوعية على استدامة التنمية،باستثناء تعظيم تشجيع استيراد السلع النهائية وتشييد احتكارات تجارية ان صح التعبير يمكن ان تساعد على تقوية قطاع الاعمال وقوة الحكومة في آن واحد(ولكن كان تحت مبدأ اينما تصل الرايات تصل التجارة وان الراية والتجارة تتحركان معا). و يلحظ ان هذه الفكرة مازالت باقية الى يومنا الحاضر وتعتمدها القوة التصديرية العظمى الصاعدة او الجيوبولتك الجديد ،وبشكل خاص الصين الشعبية التي اقرنت قوة الدولة بالثروة للوصول الى ميزان تجاري فائض ، فضلا عن تعزيزها المستمر للقوة السياسية والعسكرية لها من خلال ابراز دور الدولة- الامة nation state في الحياة الاقتصادية او مايصطلح عليه اليوم باقتصاد القوة لإعادة توزيع التراكم الرأسمالي المركزي واستعادة الفائض الاقتصادي التاريخي على الصعيد العالمي .

وعلى الرغم من ان آدم سمث واتباعهِ في تفسير ثروة الامم قد ربحوا المعركة الفكرية حتى الوقت الحاضر بين نموذجين للرأسمالية واقصد به نموذج السوق الحر إزاء النموذج الماركنتالي الجديد ، لكن الحقائق على ارض الواقع قد اظهرت كثيراً من الغموض في اطروحة ثروة الامم . فالنمو الريادي لليابان في العقود الماضية ولاسيما عقدي الخمسينيات والستينيات وكوريا الجنوبية في عقدي الستينيات والثمانينيات والصين منذ مطلع الثمانينيات قد اظهرت اقتصاداتها جميعاً أن هناك دوراً نشيطاً للحكومة يؤدى جنبا الى جنب مع النشاطات الواسعة التي يؤديها قطاع الاعمال الخاص، فجميع تلك النشاطات قد حفزت الاستثمار والتصدير بشكل واسع وقللت من فرص الاستيراد،إذ تعد الصين اليوم عند اعلى مستوى من الادخار واعلى مستوى من الفائض الاقتصادي في السنوات الاخيرة بأستخدامها التعاليم الماركنتالية على أوسع نطاق . وان فكرة آدم سمث في كتابه الشهير ثروة الامم (١٧٧٦) واتهامه للماركنتالين على انهم قوم لم يميزوا بين (الثروة) وبين مايمكن تسميته (بالمذخورات او الكنوز) مشيرا الى ان تراكم المذخورات من الذهب والفضة وتحقيق ميزان تجاري فائض كما كان يريده الماركنتاليون هي مجرد وسائل للحصول على الثروة من السلع القابلة للأستهلاك او الاستعمال قد وجدت ما يناقضها حقا من النماذج الرأسمالية،إذ برهنت المدارس الماركنتالية الجديدة على ان النموذج الرأسمالي الراهن- المتمثل في تضافر نشاط الدولة والسوق-هو النموذج الاكثر نجاحا في التنمية و الذي تعتمده الاسواق الناشئة في الصين والبرازيل وروسيا والهند هو خلاف المذهب الليبرالي المطلق لثروة الامم .

إن بلادنا التي تهيمن فيها الدولة على نسبه بلغت ربما قرابة ٨٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الوقت الحاضر لتترك نسبة قدرها ٢٠٪ او اكثر بقليل الى النشاط الخاص،هي اليوم بأمس الحاجة الى نظام اقتصادي ماركنتالي جديد يُمكن من اكتشاف العلاقة الوطيدة بين نشاط الدولة الاقتصادي وقطاع الاعمال الخاص للنهوض بالتنمية ويعيد توصيف العلاقة ويعيد هيكلتها بعيداً عن الغموض الذي تقوده المدارس الليبرالية اوالكلاسكية الجديدة في دورة الحياة الاقتصادية لامم العالم الثالث ،ولاسيما ان الازمة المالية والاقتصادية الدولية الراهنة قد برهنت على الدور البالغ للامم الماركنتالية الجديدة والفكر الماركنتالي في استعادة الاستقرار والنمو الى الاقتصاد العالمي.

تحصيل الريع، كالتمتع بأعفاءات ضريبية كبيرة او الإفادة من سياسات حمائية واسعة او الانغماس بمسائل تدهور اسعار صرف العملات لتوليد نشاط اقتصادي مرتفع التكاليف لا يساير الاستقرار ولا يساند التنمية وهي الظاهرة التي اطلق عليها بحق الكتابRowley، Tollison and Tullock (١٩٨٨) في كتابهم الموسوم :الاقتصاد السياسي في تحصيل الريع او السعي عن الريع ، بأنها نجاحات تؤدي الى تحصيل الربح عبر نشاطات مباشرة غير منتجة .

إن الاقتصاد العراقي في ظروفه الريعية الراهنة هو احوج ما يكون الى دوراقتصادي للدولة يسهل الشراكة والأندماج مع النشاط الخاص ،عبر تركيبه فكرية ومنهجية اقتصادية تمثل عودة الى الماركنتالية الاقتصادية الجديدة و الترويج لاديولوجيا النشاطات الخالقة للسوق او مايسمى بحركة مناصري نشاط الشركات المشتركة –المؤلفة من ملكية الدولة وملكية الفرد معاً corporatists او بالأحرى مايمكن تسميته بالماركنتالين الجدد neo-mercantilists وهي النظرة التي ترى في التحالف الاقتصادي بين نشاط الدولة وقطاع الاعمال هو بمثابة تحول حاسم نحو اداء اقتصادي واجتماعي امثل وعالي الانسجام والتوافق في توليد نمط راسخ من التنمية المستدامة .

وتعود بنا هذه الخطوة الى التقليد القديم والتطبيقات الماركنتالية او التجارية للقرن السابع عشر ، إذ يعتقد الماركنتاليون بالدور الاقتصادي النشيط للدولة بغية تحفيز تجارة الصادرات وعدم

في هذا المضمار يمكن ملاحظة ان النظم الاقتصادية كافة تشترك في اهداف رئيسة ثلاثة هي: الاستخدام الكفء والشامل للموارد النادرة، والتوزيع العادل للدخل (مع التحفظ بكونها حالة نسبية جدا تعتمد الزمان والمكان في تحقيق تلك العدالة) واخيرا النمو في الناتج المحلي الاجمالي عبر الزمن .

مستشار البنك المركزي العراقي

مرت صناعة السيارات منذ اختراعها بمراحل عدة ، وتطورت في العقود الأخيرة تطورا عظيماً، وأصبحت اليوم تلعب دورا مهماً في الاقتصاد، وكانت السيارات تسير عن طريق القوة العضلية أو حيوانات الجر إلى أن اخترع العالم الإنكليزي جيمس واط الآلة البخارية عام 1768م. وقد مكّن هذا الاختراع من تحريك السيارات آليا فكان العالم الإنكليزي ستيفنسون أول من قام بتركيب الآلة البخارية في عربة نقل وتشغيل أول خط حديدي في إنكلترا سنة 1825م، وبدأ بذلك عصر جديد في هندسة المواصلات.

تاريخ صناعة السيارات في العالم

إعداد / المدى الاقتصادي

وافتتح في ألمانيا أول خط حديدي في عام ١٨٣٥م وذلك بين مدينتي نورنبرغ و فيرت. وأثبتت الآلة البخارية صلاحيتها في تشغيل السكك الحديد ولكنها كانت ثقيلة جداً بالنسبة لعربات الطرق، فضلاً عن أنها كانت تحتاج إلى زمن طويل كي تسخن ، ونظراً لتلك الأسباب لم يُنتج إلا عدد قليل من مركبات الطرق المدارة بالبخار.

اخترع العالم الفرنسي لينوار عام ١٨٦٠م أول محرك احتراق داخلي واستخدم غاز الاستصباح لإدارته. وقد اقتصر هذا المحرك على الأنواع الثابتة المربوطة بشبكة الغاز كما أنه كان يعمل بطريقة غير اقتصادية وبالرغم من ذلك فإن العالم لينوار وضع باختراعه هذا الأساس لمحركات الاحتراق الداخلي الحالية.

وأول سيارة من صنع هنري فورد سنة ١٨٩٦تطورت السيارات في ألمانيا حيث اخترع نيكولاس أوجست أوتو سنة ١٨٧٦م محرك الاحتراق الداخلي رباعي الأشواط ولقد كان هذا المحرك أقل وزناً وأكبر سرعة وأعظم قدرة. وفي سنة ١٨٨٢م بدأ كوتليب دايملر و فيلهلم مايباخ – اللذان كانا يعملان مع أوتو في مصنع دويتس لمحركات الغاز – في صناعة أول محرك صغير يعمل بالبنزين ، وقد تم هذا في كانشتات إحدى ضواحي مدينة شتوتغارت.

كوتليب دايملر

حصل دايملر على براءة اختراع محرك بنزين بأسطوانة أفقية وبرأس أسطوانية متوهجة للإشعال وبلغت سرعته ٩٠٠ دورة في الدقيقة واعتبر بذلك أول محرك سريع في العالم وكان التحكم في الغاز يتم عن طريق صمامات ينظم حركتها عمود حدبات (كامات).

كارل بنز

وفي سنة ١٨٨٥م صنع كارل بنز أول سيارة في العالم في مدينة مانهايم – وكان إشعال الوقود في المحرك يتم كهربائياً ، وقد بلغت قدرته (٢/١ kW). وقد ساعد تصميم السيارة بثلاث عجلات على تصميم وصنع جهاز توجيه بسيط التركيب. وصنعت أول سيارة طراز بنز – عام ١٨٨٥م وتعد أول سيارة أمكن استخدامها عملياً وفي سنة ١٨٨٥م تمكن دايملر من إنتاج أول دراجة نارية في العالم.

وفي سنة ١٨٨٦م صنع دايملر أول سيارة بأربع عجلات، وركب المحرك في عربة كالتي يجرها الخيول بعد تعديلها. وفي سنة ١٨٩٣م حصل رودلف ديزل على براءة اختراع محرك ذي إشعال ذاتي وهو المسمى بمحرك ديزل.

وفي سنة ١٨٩٧م استطاع ديزل بعد تجارب استمرت سنوات طوال من إدارة (تشغيل) محركه، وبدأ أبناء آدم أوبل بإنتاج السيارات في مدينة روسلسهايم سنة ١٨٩٨م.

وفي سنة ١٩٠٠م وصل تطور السيارة إلى شكلها النمطي الحالي ، فالمحرك موضوع في الجزء الأمامي للمركبة ويوجد أمام المحرك المشع (الراديتر) المصنوع على شكل شبيه بخلايا النحل ومعه المروحة.

ورفع عدد الأسطوانات إلى أربع كما تم استبدال طريقة السيور في نقل الحركة بصندوق تروس بأربع سرعات أمامية وسرعة واحدة خلفيه أما العجلات المملوءة بالهواء المضغوط فقد بدأ استخدامها منذ عام ١٨٩٨م. وبجانب ذلك كان قد تم اختراع المكربن (الكاربيريتور) ذو المنافث الرشاشة. أما في سنة ١٩٠١م أنتجت أول سيارة مرسيدس التي سميت باسم ابنة أحد التجار النمساويين (يللينيك) بمصنع دايملر بإشراف مايباخ، لقد أحرزت هذه السيارة التي بلغت قدرتها ٢٦ kW نجاحاً كبيراً، ومنذ ذلك الحين احتفظت شركة دايملر باسم مرسيدس وأطلقته على كل أنواع السيارات التي أنتجتها.

تطور السيارات في فرنسا

في سنة ١٨٨٧م عرض بنز سياراته في فرنسا ثم بدأ توريد أعداد كبيرة منها في السنوات اللاحقة. وفي ١٨٨٩م أقام دايملر معرضا في فرنسا ثم باع براءة الاختراع إلى بانهارد وليفاسور، وكانت هذه بداية صناعة السيارات الفرنسية التي ما لبثت أن أصابت ازدهاراً سريعاً.

وظلت باريس تسيطر على سوق السيارات لفترة طويلة. ومنذ ذلك الحين بدأ تداول الكلمات الفرنسية التي صاحبت السيارات في أنحاء كثيرة مثل كلمة شوفير (سائق) وشاسيه (إطار معدني) وليموزين (سيارة خاصة مغلقة السقف) وكاروسيري (الهيكل) وكابريوليه (سيارة بسقف يمكن فتحه).

تطور السيارات في الولايات المتحدة الأمريكية

أنتج هنري فورد أول سيارة في أمريكا سنة ١٨٩٢م، ثم أسس فورد سنة ١٩٠٣م مصانعه في مدينة ديترويت ، واستطاع فورد أن يضع الأسس الأولية لإنتاج نمطي واقتصادي بإدخاله أسلوب خطوط التجميع المستمر في مصانعه. فالطراز T من سياراته ، ظل ينتج بين (١٩٠٧ – ١٩٢٧)، ووصل إنتاجه اليومي في عام ١٩٢٥م إلى ٩٠٠٠ سيارة وبلغ الإنتاج الإجمالي لهذا الطراز ١٥ مليون سيارة، وكان سعر السيارة في عام ١٩٢٦م يبلغ ٢٦٠ دولاراً.

تطور السيارات في الدول الأخرى

تمكنت دول عدة من إنشاء صناعات للسيارات بها وبدأ بعضها بذلك عند نهاية القرن الماضي، إلا أن إسهامها في تطوير صناعة السيارات لم يكن ملحوظاً ومن هذه الدول إنكلترا ، إيطاليا ، و اليابان ، التي تعد اليوم من أهم الدول المنتجة.

الاقتصادي | العدد (1769)السنة السابعة -الثلاثاء (13) نيسان 2010

ارتفاع أسعار النفط يثير المخاوف من خطر المضاربة على الانتعاش

ترجمة / اسلام عامر

عادت اسعار النفط الى الارتفاع لتصل الى اعلى ارتفاعاتها على جانبي المحيط الاطلسي هذا الاسبوع الامر الذي اثار موجة من التكهنات التي تتوقع رجوعه الى ١٠٠ دولار للبرميل الواحد قبل نهاية الصيف الحالي.

و تعاملت شركة ويست تكساس بسعر ٨٧,٠٩ دولار للبرميل الواحد خلال يوم واحد من المداولة التجارية في نيويورك وصل سعر النفط الى ٨٦,٦٣ دولار للبرميل الواحد في شركة لندن بيرنت للنفط الخام.

لا تعد الاسعار هذه اسعارا مبالغ فيها و ذلك مقارنة بـ١٤٨ دولار و ذلك في الارتفاع الذي وصلته في شهر تموز٢٠٠٨ قبل وقوع الازمة المالية.

و هذه الاسعار هي الاعلى منذ شهر تشرين الاول، و على الرغم من النقصان الضئيل في الاسعار يوم امس عندما وصلت ٨٦,٧٩ دولار للبرميل الواحد في نيويورك و الى ٨٥,٥٧ دولار للبرميل في لندن لكن الاسعار و لحسن الحظ لا تزال خارج نطاق الـ٧٠,٨٠ دولار و هو الرقم الذي هيمن على الاسعار منذ تشرين الاول الماضي.

كان النفط يدر الارباح و على نحوٍ مستقر منذ منتصف شهر شباط و الفضل في ذلك يعودٌ الى النشاط المتنامي في كل من الولايات المتحدة و الاقتصاد الاسيوي المتسارع النمو.

و يظهر السبب المباشر في الطفرة الاخيرة ان البيانات الاقتصادية في الولايات المتحدة(السوق العالمي الاكبر للنفط) تشير الى ان عمليات خلق الوظائف تسير في اعلى نسبة لها منذ ثلاث سنوات و يشهد القطاع الخدمي تقدمه الاعلى منذ عام ٢٠٠٦.

و على الرغم من هذا الارتفاع الحاد الا ان المحللين الاقتصاديين قلقون من الاثار المترتبة من الانتعاش الاقتصادي العالمي المؤقت فيما لو رجعت اسعار النفط صعودا الى مستوى ١٠٠ دولار للبرميل الواحد و ذلك حسبما يتوقع البعض.

ان دور مضاربي الاسعار في دفع الاسعار الى الصعود هو دورٌ مركزي في توقعات ما سيحدث لاحقا، و ثمة حالة قوية و هي حالة النشاط من بعد الركود و التي لها ان تفعل الكثير مع التجار لدعم اسعار النفط لتحثها على المزيد من الارتفاع.

و على الرغم من الارتفاع الوهمي للطلب لكن الوضع بمفهوم العرض الحقيقي بعيد جدا عن القيود، ان الارتفاع الضئيل في سعر الاغلاق قد نما فهمه على مدى واسع على انه الاعتراف بعدم وجود ميزانية اولية بين كل من الطلب و العرض.

و يتوقع ان تظهر نتائج ادارة المعلومات الامريكية يوم الاربعاء بأرتفاعٍ مستمر للنفط الخام و على مدى عشرة اسابيع متتالية وٍ هو مؤشرٌ وافٍ يدل على المدى القصير الذي ستبقى فيه الاسعار مرتفعة.

"نشهد حملة مضاربة تقودها الاخبار الاقتصادية الجيدة في امريكا" هذا ما قاله ديفيد هانتر و هو محلل مستشار في الطاقة في مكنون و كلارك و قال :"على الرغم من ان الاسعار التضاربية المتحركة تدفع الاسعار الى الصعود لتجتاز حاجز المئة دولار للبرميل على المدى القصير الا ان الاساسيات سوف تجر الاسعار الى الصعود الى ٧٠ ثم الى ٨٠ دولار مرة اخرى.

السؤال الذي يطرح نفسه: ما تأثير رجوع الاسعار الى المئة دولار حتى و ان كان على المدى القصير؟

الجواب هو عندما ارتفع سعر النفط في صيف ٢٠٠٨ كان هنالك تأثير سلبي هامشي بحسب مفهوم التضخم و الكساد و ذلك لان النمو الاقتصادي كان لا يزال قويا بما فيه الكفاية ليديم هذا الارتفاع.

لكن في هذه المرة نرى براعم انتعاش الاقتصاد العالمي اليافع بوضوح و ذلك فضلا عن المخاوف المنتشرة من ان التراجع في المحفزات المالية و قياساتها الامر الذي سوف يؤدي الى العودة بنا الى الركود.

ارتفاع اسعار النفط لن يجدي نفعا حتماً "لا يزال الاقتصاد هشاً و ان اي زيادة في اسعار النفط سوف تؤثر في كل المواضيع الاخرى نوعا من زيادة في الديون و القيود على الائتمان و كذلك زيادة في التضخم فضلا عن خسارة السياسات المالية" هذا ما قاله جوناثان لوينز و هو رئيس الاقتصاديين الأوروبيين في كابيتال ايكونومكس.

و قال :"ليست الاسعار المرتفعة ذات منفعة لأزدهار الانتعاش الاقتصادي لأنه سوف تضيف ضغطا اكبر على صرف الطاقة الوقت الذي تتنامى فيه الارباح في الشركات بينما لا تزال القدرة الشرائية للاسر المعيشية ضعيفة".

"الاقتصادات المتطورة تعتمد على النفط اعتمادا قليلا مقارنة بما كانت عليه من قبل" لذا سيكون التاثير التضخمي قابلاً للاحتواء على الرغم من ان اسعار النفط في الولايات المتحدة تمثل نسبة ٠,٨ بالمئة من اصل ٠,٣ من التضخم لكن في الاقتصادات المتطورة التي تزيد من قوة النمو العالمي حاليا يمكن ان يكون الفشل اكثر سوءا.

"في الاقتصادات المتطورة تعد نسبة الاستهلاك النفطي الكلي نسبة منخفضةا نسبيا لذا فأنه اقل العوامل تاثيرا" هذا ما قاله يال سيلفن و هو الرئيس المستشار في (برايس ووتاير هاوس كوربس).

و لقد شعر المستهلكون البريطانيون مسبقا بارتفاع اسعار النفط فقد تجاوزت اسعار الكاز ١١٩,٧ للتر الواحد في شهر تموز ٢٠٠٨ في بعض الاجزاء الجنوبية و على الرغم من ان المتوسط الوطني لا يزال باقيا عند ١١٩,٤٦ الا ان شركة (اي اي) قالت انٍ الامر لا يتعدى كونه مسألة وقت و كانت الضرائب جزءاً من المشكلة.

عن الانتديبندنت

تداعيات أزمة الائتمان على المصرف الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي

ترجمة / المدى الاقتصادي

بدد الان غرينسبان رئيس مجلس المصرف الاحتياطي الفيديرالي اللوم حول ازمة الائتمان في وكالات التصنيف و شركات تمويل الرهن العقاري التي ترعاها الحكومة و وكالات تنفيذ القانون و ذلك في شهادة له امام لجنة التحقيق. لكنه لم يعترف عن اي خطأ محدد قام به.

و اصر على ان المصرف الفيدرالي الاحتياطي قد فعل ما بوسعه للتحذير من خطر الاقتراض بالرهن العقاري و كذلك من السوق الامريكي المحموم و انه ليس اي وجود لصحة المزاعم التي تقول انه قد ساعد على تضخم و زيادة الحمى و ذلك من خلال ابقاء مستوى نسبة العوائد منخفضا و على مدى فترة طويلة.

و بدلا من ذلك فقد اخبر غرينسبان هيئة تحقيق الازمة المالية انهم سيجدون المزيد من الاجوبة من خلال تفحص الكيفية التي تمول بها الرهانات العقارية التي ترعاها الحكومة. و قام كل من فاني ماي و فريدي ماك بشراء ما يقارب ٤٠٪ من كل صكوك الرهن في منتصف الـ٢٠٠٠.

و قال انه تراجع عن تصريحاته التي قالها قبل ١٨ شهرا و ذلك عندما اخبر لجنة الكونغرس ان الازمة الائتمانية تكشف لنا عن:"ان الخلل في النموذج الذي لمسته يتمثل في النقد لهيكلية الاداء الذي يعرف لنا الكيفية التي يعمل فيها العالم"

و اضاف غرينسبان ان "الخللط كان في النموذج المالي الذي كان يستخدمه كل من المنظمين و الاوساط الاكاديمية و الذي ادى الى الاستخفاف في خطورة الاستثمار في الرهن العقاري.

"لقد كان الخلل الذي اقررته في النظام هو عدم القدرة على الفهم الكامل للمخاطرة التي لم نختبرها حتى الان. لم نرى ما هية هذه المخاطرة حتى ما ان اصبحت واضحة في نهاية افلاس مصرف ليمات بريذيرز. نحن الان تحت رسملة النظام المصرفي منذ ما يقارب ٤٠ او ٥٠ عاما و لا بد من تصحيح ذلك"

و على غرار ما فعلته لجنة الحزبيين في ١١/٩ تمت مطالبة لجنة تحقيق الازمة المالية بأعطاء تقرير بخصوص العوامل الاثنتين و العشرين التي ادت الى الازمة من الغش و اخفاقات العناية اللازمة للسياسة النقدية و التنضيمات. و من المقرر ان تكون التوصيات على مكتب الرئيس بحلول الخامس عشر من شهر كانون الاول.

و غرينسبان و هو رئيس مجلس المصرف الاحتياطي الفيدرالي الى عام ٢٠٠٦ كان احد المؤيدين الاكثر شهرة لرسملة السوق الحرة و التقليل من التنظيمات و كانت تسجيلاته قد تعرضت للهجوم من النقد الذي زعم ان المصرف الفيدرالي الاحتياطي لم يستخدم سلطته لفرض القيود على عمليات الاقراض العديمة الضمير.

ان الرهانات العقارية و خصوصا لشريحة الدائنين قام وال ستريت بتقطيعها الى مشتقات ائتمانية تم بيعها في جميع انحاء العالم فأثرت تلك العملية بالنظام المالي بأكمله.

حيث قامت وكالات التصنيف الائتماني بتصنيف السندات المالية تصنيفا خاطئاً.

و قال المدير السابق الاسبوع الماضي ان الطلب المرتفع على تلك السندات المالية من اهم جوانب الازمة.

قام فاني ماي و فريدي ماك بتفويضٍ من الحكومة بالترويج لملكية المنازل و ذلك من المشترين الكبار في الرهانات العقارية قبل الطلب من المصارف الاوربية و ذلك بحسب قوله.

و يتحدى فيل انجيلايدس و هو رئيس مجلس لجنة تحقيق الازمة المالية مزاعم لان غرينسبان التي تقول ان المصرف الاحتياطي الفيدرالي قد ادى حذرا مرارا و تكرارا من نشاطات الاقراض غير الصالحة و انه قد اصدر توجيهات تهدف الى تطوير المعلومات الواردة بشأن نوعية رهانات العقارات الجارية في وال ستريت.

و قال فيل انجلايدس انه كان من المتوجب ان يتم ارفاق التوجيهات بمقدمة ذات قواعد قابلة للتنفيذ.

"كان بمقدورك فعل ذلك و كان من المتوجب عليك فعل ذلك لكنك لم تفعل"

و قام فيل انجيلادس بسؤال السيد غرينسبان فيما اذا كان ذلك من الاخطاء التي تصنف تحت قائمة الاخطاء التي حدثت من غير قصد!!

"عندما تكون قد قضيت واحدا و عشرين عاما في الحكومة فأن قضية سؤالك عما انجزتو ما فعلت لن يكون ذا نفع"

و اجاب غرينسبان:

"في العمل الذي كنت اشغله كان سبعون بالمئة مما فعلته صحيحا في ذلك الوقت و كنت خاطئا بنسبة ثلاثين بالمئة و ثمة العديد من الاخطاء الكبيرة في الواحد و العشرين عاما تلك".

عن الانتديبندنت

تأثير الاستهلاك و الاستثمار على اقتصادات آسيا

ترجمة / عادل العامل

لقد وجه اللوم إلى إضافيات الحساب الجاري في آسيا على نطاق واسع (و إن من دون إنصاف) في التسبب في الأزمة المالية العالمية. فقد ساعدت تدفقات المال الأجنبي الكبيرة على تضخم فقاعة ازدهار العقارات في أميركا، كما تتحدث المجادلات. و يقول اقتصاديون غربيون كثيرون إن على الآسيويين أن يدخروا من دخلهم أقل و يستهلكوا أكثر كثيراً، غير أن تحليلاً أكثر صرامةً يرى أن الاستثمار، و ليس الاستهلاك، هو المنخفض جداً، في معظم الاقتصادات الآسيوية.

و حتى الاقتصاديين الذين يعتقدون بأن معظم اللوم على الأزمة يقع على واشنطن، يحاججون بأن الاقتصادات الآسيوية تحتاج إلى التحول من الصادرات و الاستثمار إلى الاستهلاك كآلة جديدة لها للنمو. و في كتاب (آسيا القادمة) الذي نُشر مؤخراً، يعتقد ستيفن روتش، رئيس " مورغان ستانلي " في آسيا، بأن الاستهلاك في البلدان الآسيوية المنبثقة emerging هبطت من نسبة ٦٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٤ إلى ٤٧٪ في عام ٢٠٠٨. و بالمقارنة، فإن إنفاق الاستهلاك الأميركي يتسبب في أكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي. " و إلى أن يُفسح النمو الذي تقوده الصادرات المجال لدعم المزيد من الاستهلاك الخاص، فإن الحلم بقرنٍ آسيوي ربما يبقى مجرد ذلك "، كما يؤكد روتش.

و ينطبق ادعاؤه بالتأكيد على الصين، حيث هبط الاستهلاك الخاص إلى ما نسبته ٣٥٪ فقط من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٨، لكن ماذا عن بقية آسيا؟

إن فائض الحساب الجاري لبلدٍ ما يساوي ادخاره المحلي ناقصاً استثمارَه المحلي. و هكذا فإن الاقتصادات الآسيوية يمكنها أن تخفض إضافياتها عن طريق الادخار أقل (أي الاستهلاك أكثر) أو بواسطة الاستثمار أكثر. أما أيّ المسلكين هو الملائم، فيعتمد جزئياً على السبب في توسع إضافيات حسابها الجاري خلال العقد الماضي. ففي الصين يقع اللوم كلياً على الادخار، الذي ارتفع أسرع من معدل استثمارها. و قد ارتقى معدل ادخار الهند بالشدة نفسها، لكن واكبته قفزة أكبر في الاستثمار، و هو ما أبقى حسابها الجاري في حالة عجز.

و على كل حال، ففي جميع الاقتصادات الآسيوية المنبثقة الأصغر إما أن الادخار هبط أو أنه بقي من دون تغيير على نحوٍ واسع كحصة من الناتج المحلي الاجمالي. و السبب في أن هذه البلدان لديها إضافيات حساب جارٍ كبيرة هو أن الاستثمار انغمر بعد أزمة ١٩٩٧-١٩٩٨ الآسيوية و لم يسترد نشاطه . و قد هبط معدل استثمار ماليزيا، على سبيل المثال، من ٤٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٥ إلى نسبة تُقدر بـ ١٩٪ في السنة الماضية. و انحدر في تايلند من ٤١٪ إلى ٢١٪.

و الاعتقاد الواسع الانتشار بأن الأسر الآسيوية لا تُنفق هو اعتقاد يشوبه الخطأ أيضاً. فوفقاً لدراسة كتبها إسوار براسادا من جامعة كورنيل، فإن الاستهلاك الخاص يتسبب، في المتوسط، في ما نسبته ٥٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي في آسيا المنبثقة خارج الصين. و ذلك أوطأ مما في أميركا، التي ظلت تنفرد في الاستهلاك لسنين، لكنه أعلى قليلاً مما في اليابان أو الاتحاد الأوروبي. و في السنوات الثمان حتى ٢٠٠٨، تسبَّب الاستثمار في نصف نمو الناتج المحلي الاجمالي للصين والاستهلاك الخاص في أقل من الثلث، لكن في معظم الاقتصادات الآسيوية الأخرى كانت الحصص النسبية بالعكس تماماً تقريباً، مع كون الاستهلاك المصدر المهيمن للنمو.

و يستنتج تقرير لفريق الاقتصاد الآسيوي في باركليز كابيتال أنه لتقليل ادخارها المفرط ، فإن معظم الاقتصادات الآسيوية تحتاج لأن تستثمر أكثر و ليس لأن تستهلك أكثر. فالاستثمار الأعلى، خاصةً في البنية التحتية، كما يؤكدون، لن يخفض فقط إضافيات الحساب الجاري، بل و يعزز النمو و مستويات المعيشة أيضاً، و ستساعد الطرق و السكك الحديد الأفضل الفلاحين في إيصال منتجاتهم إلى المدن و تمكّن المصنّعين من تصدير سلعهم إلى الخارج، ويمكن للماء النظيف و الرعاية الصحية أن يرفعا من نوعية الرأسمال البشري، و بذلك ترتفع إنتاجية العمّال.

إن الاستثمار في الاقتصادات الآسيوية الأصغر قد هبط بحدة من دون شك، لكن هل يعني ذلك حقاً أنه هابط جداً؟

إن هذه الاقتصادات يمكنها ببساطة أن تظل تستثمر كثيراً في التسعينيات، وينبغي أن يكون هدف السياسة الاقتصادية الارتفاع برخاء الأسر و بالتالي استهلاكها ـ لكن بمرور الزمن ـ و ليس اليوم فقط. فالاستهلاك كثير جداً اليوم سيجعل الجيل القادم أكثر فقراً. و عن طريق الاستثمار (والادخار) ، يضحّي البلد بالاستهلاك الحالي لكن نتاج المستقبل و استهلاكه سيكون أعلى. و المستوى الأفضل من الاستثمار هو المعدل الذي يتمخض عنه أعلى مستوىً قابل للاستمرارية من الاستهلاك على مر الزمن، و ذلك، بدوره، يعتمد على " النتاج الهامشي للرأسمال "، أو مقدار النتاج المنتَج عن طريق الاستثمار الجديد. و كلما كان هذا المقدار أعلى، كلما كان عليه أن يستثمر أكثر. فافتراض استثمار إضافي يزيد النتاج عن طريق مقادير أصغر على نحوٍ تقدمي حين يتوسع أصل الرأسمال، ثم عند مرحلة ما سيخفض الاستثمار الإضافي، و ليس يزيد، المستوى القابل للاستمرار و الطويل الأمد للاستهلاك.

إن حساب النتاج الهامشي للرأسمال أمر صعب إلى حدٍ بعيد. و على كل حال، فمن المحتمل أن يكون في الاقتصادات المنبثقة أعلى مما في الاقتصادات المتطورة، لأن رأسمالها أصغر كثيراً في ما يتعلق بقوة عملها. و تشير تقديرات يوان هيدريك- وونغ، المستشار الاقتصادي في ماستركارد، إلى أن الرأسمال لكل فرد، في الصين، و الهند، و أندونوسيا، و تايلند، هو ٢ ـ ٦ ٪ فقط من ذلك الذي في أميركا. و يعني هذا أن هناك مجالاً هائلاً لتعزيز الانتاجية عن طريق إعطاء العمال آلات جديدة و بنية تحتية أفضل، و لذلك سيكون المعدل الأمثل للاستثمار أعلى كثيراً في الاقتصادات المتطورة، و يمكن أن يبرر خطوة استثمار الصين أكثر من ٤٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

و مع هذا فإن الاستثمار، في تايوان، و ماليزيا، و الفليبين، و تايلند، ليس أعلى (و في بعض الحالات أكثر انخفاضاً) كحصة من الناتج المحلي الاجمالي مما في اليابان أو منطقة اليورو. و هذا يساعد في تفسير لماذا تباطأت معدلات نمو هذه البلدان على مدى العقد الماضي. و يجد هيدريك- وونغ أن بين الاقتصادات المنبثقة، تلك التي تستثمر حصة أكبر من الناتج المحلي الاجمالي، تميل إلى التمتع بنموٍ أسرع.

إن أكثر الاقتصادات المتطورة، مثل كوريا الجنوبية و سنغافورة، حيث يكون معدل الاستثمار و نسبة الرأسمال- إلى العمل - عاليين نسبياً، ربما لا تستثمر بمستوىً أدنى، لكن معدل استثمار أندنوسيا (٢٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي) يبدو منخفضاً جداً بموجب رأسمالها الصغير. و يؤكد باركلي كابيتال أنها تحتاج إلى رفعه إلى معدل الهند و نسبته ٣٨٪ إذا أرادت أن تنجز نمو ناتج محلي إجمالي سنوي نسبته ٨٪. أما في الفليبين، التي ربما كانت لديها أسوأ بنية تحتية في الاقليم، فالاستثمار يجري بنسبة ١٥٪ فقط من ناتجها المحلي الإجمالي، و ليس مصادفةً أن يكون لدى الفليبين المعدل الأعلى من الاستهلاك (نحو ٨٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي) في آسيا المنبثقة لكن مع واحد من أوطأ معدلات النمو، فالاستهلاك الأعلى يمكن أن يلائم الغرب، لكن الاستثمار الأكثر هو في المصلحة الأطول أمداً لآسيا.

عن / The Economist

إن هذه الاقتصادات يمكنها ببساطة أن تظل تستثمر كثيراً في التسعينيات، وينبغي أن يكون هدف السياسة الاقتصادية الارتفاع برخاء الأسر و بالتالي استهلاكها ـ لكن بمرور الزمن ـ وليس اليوم فقط. فالاستهلاك كثير جداً اليوم سيجعل الجيل القادم أكثر فقراً.

الاقتصادي | العدد (1769) السنة السابعة - الثلاثاء (13) نيسان 2010

المرصد الاقتصادي

مهنة (الدوارة).. مجموعات للباحثين عن الربح البسيط

بغداد / علي الكاتب

مهنة لم يألفها العراقيون من قبل انتشرت بنحو كبير في العقد التسعيني من القرن الماضي ، والتي كانت دائما ينظر اليها بكونها مهنة طارئة مضرة بمن يمارسها وتجعله عرضة للامراض والاوبئة بسبب تعامل من يمتهنها بمواد خطيرة ومؤذية في كثير من الاحيان ،وبرغم تحسن الاوضاع المعيشية للمواطن العراقي الا ان هذه المهنة ..الظاهرة لا تزال مقصداً للباحثين عن الربح البسيط والسهل الممتنع في ذات الوقت.

عائلات .. عتاكة ودوارة!

يقول الدكتور سامي فرج الباحث في مركز العراق للدراسات النفسية والاجتماعية: ان كثيراً من العائلات الفقيرة يمتهن افرادها هذه المهنة، بل تجد انها مجتمعة في مراكز تجميع النفايات منهمكين في البحث بين اكوام النفايات عن المواد البلاستيكية او الفافون أو الأجهزة العاطلة وكل ما يرونه نافعا لهم في بيعه للتجار فيما بعد،فالاب والام هنا والاولاد جميعهم من ذكور واناث يعملون في ذات المهنة التي يطلق عليهم بالعتاكة او الدوارة ، وعدد آخر من العائلات يزجون أبناءهم الصغار في الطرق والازقة بحثا عن ما يجدوه في النفايات واكوام القمامة،ليأتوا في آخر اليوم لهم بحفنة من المال يعيلهم في حياتهم الصعبة وما يعانونه من شظف العيش.

مناطق (الخبزة)!

فيما يقول جاسم دواي احد الذين مارسوا مهنة الدوارة في السنوات الماضية ان المناطق السكنية تقسم بين مجاميع الدوارة والتي يطلقون عليها اسم (مناطق الخبزة) فلا احد بمقدوره التجرؤ والدخول في مناطق تحسب لغيره والا.. يجد ما لا يسره من الشجار والتهديد والوعيد والاقتتال احيانا بين مجاميع الدوارة بهدف السيطرة على تلك المناطق واحتكارها لفئة دون غيرها ،وغالبا ماتكون تلك المناطق مصنفة بدرجات على وفق ما تدره من ارباح مادرية اكثر على الدواره،فيما يصفون المناطق التي يقل فيها مايبحثون عنه بـ (الحدايق)،وقد يخلق التنافس بين افراد المجاميع تلك فرصة للمواطن الذي يبع لهم ما لا يحتاجه من حاجيات او اجهزة عاطلة للحصول على ثمن اكبر لحاجته التي يبيعها.

تجارة الدوارة

ويضيف قائلا : اعرف شخصيا بعض الاشخاص الذين كانوا يعملون في هذه المهنة سابقا لسنوات وقام بجني اموال طائلة من بيع وشراء المواد المستهلكة والعاطلة ،ليرتقي في سلم العمل التجاري ليصبح الان تاجرا يبيع الاجهزة الكهربائية والمنزلية بالجملة في منطقة الكرادة في الوقت الحاضر، حيث ان العمل المتواصل لسنوات في مهنة الدوارة مكنه من جمع بعض المال وتوفير رصيد لا بأس به للعمل في التجارة ومن ابوابها الواسعة،ليصبح الان مستوردا للأجهزة الكهربائية من دول الجوار.

مهن اخرى ترتبط بالدوارة .

هاشم الدراجي سائق سيارة حمل بيك اب يقول الدوارة مصدر رزقي غير المباشر اذ يستأجرني كل يوم بعض الصبية لنقلهم من مكان الى مكان في الصباح الباكر والعودة مجددا اليهم في المساء محملين باكياس ومواد اخرى يتم رزمها ووضعها في حوض السيارة لنقلها الى المناطق التي توجد فيها المعامل الصغيرة التي يشتري اصحابها منهم تلك المواد التي جمعوها طوال النهار،وغالبا ما يتقاسمون أجرة النقل فيما بينهم التي تكون غير مرتفعة نظرا لطبيعة المهنة التي يمتهنونها والتي تمتاز بكونها مهنة لا تدر تلك الأرباح الكبيرة على صاحبها،الامر الذي يجعلني اضع اجرة مقبولة بالنسبة لهم ومرضية بالنسبة لي ،والمواد التي يجمعونها تصنف فيما بعد في اماكن تواجدهم او سكناهم وهم من منطقة مدينة الصدر او المعامل وحي طارق والمناطق المجاورة، ويكون التصنيف على وفق نوع المادة او الجهاز وكون الجهاز يعمل او عاطل،وفي بعض الاحيان ارى احد الصبية يفرح فرحا شديدا لحصوله على مادة جيدة بثمن زهيد او بالمجان احيانا ليبعها في سوق مريدي بسعر باهظ وهي التي تعرف بضربة حظ..

مهنة في طريقها نحو الزوال!

يقول خالد ناجي موظف متقاعد: ان منهة الدوارة او العتاكة في طريقها نحو الزوال والانقراض اذ لا يرى في هذه الايام الصبية الذين يجويون الطرقات والازقة بحثا عن مواد مستهلكة او عاطلة مرددين عبارة (عتيك ..للبيع) ،على خلاف السنوات الماضية التي كانت غالبية العائلات العراقية تعاني من الفقر والفاقة،فالمستوى المعاشي والدخل الاقتصادي لاكثر تلك العائلات قد ارتفع بنحو كبير او تحسن وفق ادنى التقديرات والصبية الذين كانوا صغارا يمتهنون مهنة الدوارة كبروا واصبحوا يعملون في الدوائر والشركات الحكومية والخاصة والاجهزة الامنية،وارى ان دوران عجلة التنمية والاقتصاد في البلد ستنهي تماما هذه الظاهرة غير الجيدة إلى الأبد من دون رجعة .

فيما يقول رائد سعدي موظف في وزارة الاتصالات: ان بيتنا فيه سياراتان وغالبا ما كان الصبية الدوارة يطرقون بابنا عند مشاهدتهم للسيارات الموجودة في مرآب البيت بحثا عن نضائد مستهلكة او قطع غيار مستعملة لسنا بحاجة اليها،والحقيقة ان كلتا السيارتين كانتا قديمتين وبحاجة دائمة الى الصيانة مما يجعلنا نقوم بتغيير قطع الغيار لها بين الحين والحين ،الامر الذي يجعلنا نبيع للدوارة الكثير من المواد الفائضة من الحاجة وهم ايضا يستفيدون منها وتكون الفائدة هنا مشتركة بين الجميع ،والحال تغير في الوقت الحاضر اذ قمنا ببيع السيارتين القديمتين واشترينا سيارة جديدة وكذلك الدوارة لم يعودوا كالسابق اذ نادرا مانراهم اليوم يجوبون شارعنا او محلتنا وهو امر يسرنا، لان هذه المهنة في طريقها نحو الانقراض.

تحرير: عباس الغالبي | الاخراج الفني : مصطفى جعفر | التصحيح اللغوي : محمد السعدي | تصوير : سعدالله الخالدي - مهدي الخالدي

الاقتصادي

اقتصاديات

عودة رؤوس الاموال

■ عباس الغالبي

لعل من اهم واخطر تداعيات العنف الذي عصف بالعراق خلال الاعوام الماضية يتمثل بهجرة رؤوس الاموال بشكل جماعي أو فردي والاستثمار خارج العراق في وقت ان البلد أحوج مايكون من اية فترة مضت الى الاستثمار وفي القطاعات الاقتصادية كافة.

وعلى الرغم من ان الاقتصاد العراقي يخلو من قطاع خاص نشيط وفاعل في ظل التحول المفترض من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق ، فأن الهجرة التي شهدتها رؤوس الاموال بعد اشتداد العنف بعد عام ٢٠٠٣ زادت من الطين بله ، وفاقمت من الهيمنة المطلقة للقطاع الحكومي على حساب القطاع الخاص في ظل عدم وجود برنامج اقتصادي حكومي واضح المعالم ماجعل امكانية امتلاك القطاع الخاص زمام المبادرة في النشاط الاقتصادي ضعيفة مع مايرافقها من مساهمة غير منظورة للقطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي .

وبقدر ما ألحقت هذه الهجرة من ضرر بالغ بالاقتصاد والتنمية فانها ساهمت في تنشيط الفعاليات الاقتصادية في البلدان الخارجية ولاسيما دول الجوار الاقليمي حيث موقع الاستثمارات لرجال الاعمال العراقيين بحيث اصبحت جدوى الاموال العراقية الخاصة تذهب لحساب تنمية اقتصادات اخرى .

> ان العراق يمتلك من الامكانات الطبيعية والمادية مالم يمتلكه الاخرون ولكن الحاجة ملحة لخطة اقتصادية حكومية تتولى على عاتقها مسايرة الانتقال التدريجي الى فضاءات اقتصاد السوق وانتشال البنى التحتية لقطاعات الخدمات بمختلف انواعها وتفعيل القطاعات الانتاجية وتنشيط السياحة

وحيث ان رؤوس الاموال المهاجرة تمثل ركيزة ودعامة قوية ومؤثرة فيما أذا استغلت استغلالا امثلاً على مستوى الانشطة الاقتصادية المحلية، فأن الحائل الذي يقف امام عودة رؤوس الاموال المهاجرة يكمن بالوضع الامني وتداعياته وعدم استقراره واحتمال امكانية عودته الى الواقع اليومي الملموس، حيث يتطلب الامر مراجعة دقيقة للخطط الامنية وقبلها الاتفاق السياسي والاتيان ببرنامج اقتصادي واضح عبر الحكومة المقبلة من شأنه ان يحدث نقلات نوعية في القطاعات الاقتصادية كافة مع ضرورة معالجة الاختلالات والظواهر السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني الذي مازال يعتمد على النفط كمصدر دخل وحيد، وفتح باب الاستثمارات بعد خلق مناخ مناسب له سعياً لتحقيق التنمية المستدامة ومن هنا يصبح الطريق مفتوحاً ومناسباً لعودة رؤوس الاموال المهاجرة للمساهمة في البناء الاقتصادي الذي يقع على عاتق ابناء الشعب اكثر من غيرهم وهي مسؤولية وطنية لا اشك ان اصحاب رؤوس الاموال يتأخرون عن المساهمة في انعاش الاقتصاد والانتقال نحو مرافىء اقتصادية فيها من الرخاء ما لم تجدها لافي البلدان الاخرى .

والسعي متواصل مع المؤسسات الحكومية القادرة على خلق اجواء مناسبة لتنمية القطاع الخاص اولاً ومن ثم جذب المستثمرين وتحقيق انتقالات في القطاعات الانتاجية التي ستكون بمثابة نوافذ اخرى للاقتصاد العراقي يطل من خلالها على مصادر دخل اخرى من غير القطاع النفطي ، حيث ان العراق يمتلك من الامكانات الطبيعية والمادية مالم يمتلكه الاخرون ولكن الحاجة ملحة لخطة اقتصادية حكومية تتولى على عاتقها مسايرة الانتقال التدريجي الى فضاءات اقتصاد السوق وانتشال البنى التحتية لقطاعات الخدمات بمختلف انواعها وتفعيل القطاعات الانتاجية وتنشيط السياحة والاتيان بكفاءات ادارية قادرة على التساوق مع متطلبات التحول الاقتصادي والسعي للحد من ظاهرة الفساد المالي والاداري المستشرية في مؤسسات الدولة.

abbas.abbas80@yahoo.com